وزير البلديات :سننجز 10 مشاريع ستراتيجية لمعالجة شحة الماء الصالح للشرب في البلاد

7-6

لماذا لم تعمم تجربة كردستان في معالجة أزمة السكن إلى مناطق أخرى؟

9-8

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تصنيع وتسويق التمور

ارتفاع اسعار العقارات البريطانية بنسبة 5.9 %

بكلفة جاوزت المليار دولار

دبي تفتتح اعلى برج في العالم
على امل طي صفحة ازمتها المالية

3

انتقلنا من السياسة الضريبية الى إدارتها ومشكلتنا ضعف الوعي الضريبي

13

سرية المصارف السويسرية

14

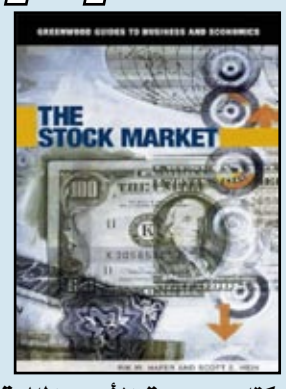

كتاب.. سوق الأسهم المالية
(13)

الاقتصادي | العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

وكيل وزير الزراعة: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال تصنيع وتسويق التمور

■ بغداد / المدى الاقتصادي

قال وكيل وزارة الزراعة الدكتور مهدي ضمد القيسي ان وزارته لها خطط في دعم القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة خاصة في مجال تصنيع وتسويق التمور العراقية ، لاسيما ان التمور العراقية تحتل مكانة متميزة في الاسواق الخارجية نظرا لجودتها وتنوعها مقارنة بغيرها من انواع التمور الاخرى في الدول المجاورة .

واضاف القيسي: ان هذا القطاع مؤهل تماما لهذه المهمة متى ما توفرت الظروف المناسبة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي والذي من شانه تطوير الصناعات الغذائية المحلية وتوفير موارد اقتصادية ومادية كبيرة للبلاد.

واوضح القيسي: ان الوزارة جادة في دعم القطاع الخاص باتجاه منحه التسهيلات والقروض المالية الميسرة من دون فوائد تقدم للراغبين في الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة ان الوزارة اعتمدت مشروع صناديق الاقراض الذي يعد من الوسائل المهمة في تنمية القطاع الزراعي سواءً للانتاج الزراعي أم الحيواني أم لمشاريع البستنة والبيوت البلاستيكية والمعدات والمكائن الزراعية .

ولفت القيسي الى ان الوزارة لديها تصورات متكاملة بشأن النهوض بواقع زراعة النخيل وانتاج التمور التي عانت طوال الحقبة الماضية من الاهمال والتراجع في الانتاج والنقص في اعداد النخيل مشيرا الى المقترحات المرفوعة للجنة العليا للمبادرة الزراعية لدعم اسعار التمور في نهج اعتمدته المبادرة من الموسم الماضي لشراء التمور بمستوى ثلاث درجات الدرجة الاولى تكون مخصصة للتصدير والدرجة الثانية كذلك مخصصة للتصدير ايضا فيما تكون الدرجة الثالثة مخصصة للصناعات التحويلية او الاستعمال في الاعلاف الحيوانية.

وقال وكيل وزير الزراعة: ان الموسم الحالي شهد متغيرات عدة ايجابية منها المبادرة في الاعتماد بشكل اكثر على التصدير الذي من شأنه اعطاء الدعم للمصدر والمصنع والمزارع ومربي الثروة الحيوانية في آن واحد وذلك ضمن اليات تهدف الى تشجيع زراعة النخيل وتسويق التمور وتصديرها والترويج لها في الاسواق العربية والعالمية مشيرا الى الخطط الموضوعة لتطوير قطاع النخيل والتوسع في البساتين القديمة.

واضاف: ان هذا الاتجاه يعود بفوائد كبيرة لان النخلة لاتعرف بعمرها الافتراضي الذي يدر بالنتائج المرجوة منها فقط بل ان الانتاج قد يصل الى نواح اخرى ذات وفرة في الانتاج لا تقارن بغيرها من الاشجار المثمرة،ومن هنا نقوم بتسليم الفلاحين فسائل جديدة دائما وتشجيعهم على ادامة بساتينهم وزراعة الاصناف الجيدة من النخيل، فضلا عن اعتماد مشروع الزراعة النسيجية وهو من المشاريع الواعدة في الزراعة الحديثة وذلك بهدف تعويض اعداد النخيل المفقودة وزيادة اعدادها ،الى جانب الاستمرار في مكافحة الافات الزراعية التي تصيب النخيل وهما افتي الحميرة والدوباس عبر اتباع اسلوب المكافحة جوا من خلال الطائرات بشكل مجاني سواء في عملية المكافحة او المبيدات وذلك بهدف تطوير زراعة النخيل وعودة العراق الى مكانته الحقيقية في مصاف الدول الاولى في اعداد النخيل وانتاج التمور.

واشار القيسي الى ان للوزارة نهجاً جديداً يعتمد اتباع الطرق الحديثة في الزراعة عبر اعداد خطط بعيدة وقصيرة المدى ،خاصة مع وجود بعض التحديات الفنية والبيئية التي تعيق المسيرة الزراعية في العراق،فعلى سبيل المثال ولمواجهة موضوع شحة المياه في العراق والنقص في ارواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية اعتمدنا نهج نشر تقنيات او منظومات الري الحديثة للري بالرش والتنقيط وتشجيع الفلاحين على استعمالها ،لما لها من فوائد في زيادة غلة الارض الزراعية وتوفير كميات كبيرة من المياه في سقي المزروعات والتقليل من نسبة ملوحة الارض وتلافي موضوع شحة المياه،وكذلك اعتماد الطرق الحديثة في الزراعة مثل تقنية زراعة الرز الكثيف الذي يختزل الحاجة الى الكميات الكبيرة من المياه.وكذلك قطعنا اشواطا طويلة في مشروع البيوت البلاستيكية اذ جنينا ثمار المشروع والدليل تحقيق فائض كبير في الانتاج المحلي للخضراوات والفواكه ما اسهم في سد حاجة الاسواق المحلية.

وهناك خطة عمل لاستخدام تقنيات الرش المحوري والثابت في زراعة محصول الحنطة وتقديم الدعم الكامل للمزارعين في حال تحقيق زيادة في الانتاجية بنحو اكثر من (1طن) للدونم الواحد في توفير معدل من الاعفاء من كلف المعدات المستعملة في الري بالرش بهدف تشجيع المزارعين والفلاحين على زيادة الزراعة والنهوض بمستوى الانتاج الزراعي،الى جانب الدعم في مجال التعفير المجاني للاسمدة وتوفير المبيدات المدعومة وبيع الاسمدة بقيمة ٢٠٠ الف دينار في حين ان سعرها الحقيقي في السوق هو ٥٧٥ الف دينار للطن الواحد وتوفير بذور الرتب العليا للزراعة وبسعر مدعوم ايضا والتي تباع بسعر ٤٠٠الف دينار في حين ان سعرها ١٣٠٠٠٠٠ مليون وثلاثمئة الف دينار للطن الواحد ومكافحة آفة السونة التي تصيب محصول الحنطة.وهناك مشروع زراعة الزيتون عالي الزيت والذي تقوم به حاليا الشركة العامة للبستنة والغابات وزراعة الفستق الحلبي وزراعة اشجار (البيرمودا كراس) لمكافحة ظاهرة التصحر وتثبيت الكثبان الرملية والتقليل من عوامل تعرية التربة ومواجهة الجفاف وهو نهج تسير عليه الشركة في الوقت الحاضر لمواجهة هذه التحديات الطبيعية التي ازدادت في الاونة الاخيرة تاثيراتها البيئية والطبيعية على الانسان والنبات والحيوان في آن واحد.

وبخصوص المبادرة الزراعية اوضح القيسي ان المبادرة الزراعية الاخيرة اعطت دعما لا محدوداً لقطاعي الزراعة والموارد المائية كونهما يمثلان مفصلين متكاملين يكمل احدهما الاخرفي النهوض بواقع العملية الزراعية ، ولقد اثمرت تلك الجهود التي بذلتها ملاكات وزارتي الزراعة والموارد المائية عن تحقيق وفرة في الانتاج المحلي وصل الى حد الاكتفاء الذاتي لدى بعض المحافظات من الخضراوات والفواكه خاصة في محافظتي النجف وواسط .

والمح الى ان للوزارة خططاً للنهوض بواقع الثروة الحيوانية التي اصابها هي الاخرى جانب كبير من الاهمال والتردي بسبب تدهور القطاع النباتي وشحة الامطاروااستخدام الرعي الجائر للنباتات الطبيعية مما أثرت كثيرا على المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية على حد سواء ،فضلا عن قلة الاعلاف وتدني سلالات الحيوانات في العراق، مبينا ان للوزارة خططاً طموحة ومشاريع واعدة للنهوض بواقع الثروة الحيوانية ومنها مشروع التلقيح الاصطناعي الذي تشترك فيه الشركة العامة للبيطرة والشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية وهي عملية تلقيح مجانية لمربي الثروة الحيوانية من اجل تطوير سلالات لانواع من الحيونات الحليب،ومشروع اخر سيرى النور قريبا وهو مشروع نقل الاجنة الذي تتبناه الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية حيث قمنا في هذا السياق بارسال متخصصين في هذا المجال في دورات تدريبية خارج العراق ،ومشروع الدواجن في حقول سامراء لانتاج السلالات النقية من الدواجن وتوزيع الاعلاف المدعومة اذ تقوم الوزارة بتقديم مادتي الشعير والنخالة وكذلك التمور بهدف دعم مربي الحيوانات التي تساعد في النهوض بمستوى الثروة الحيوانية .

وتابع القيسي: ان للوزارة دوراً مهماً في دعم الثروة السمكية اذ اخذت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية على عاتقها تطوير هذه الثروة الحيوية والمهمة في البلاد لاسيما اننا كنا نمتلك اسطولا كبيرا للصيد البحري في العقود الماضية والذي اختفى في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، لنكون امام تحد في اعادة الثروة السمكية في العراق الى سابق عهدها والتقليل من الاعتماد على المستورد لحين الاستغناء عنه تماما ،لاسيما ان هناك مسطحات مائية لا نظير لها في العراق وهي الاهوار وعدد من البحيرات الاخرى المنتشرة في شمال وجنوب العراق وهي من الاماكن المناسبة لتنمية الثروة السمكية مشيرا الى ان الهيئة قامت باطلاق ملايين الاصبعيات خاصة من نوع الكارب وبشكل مجاني في تلك المسطحات المائية خاصة في بحيرة الرزازة وسدة الهندية ، اضافة الى زيادة اعداد سمك البني النهري بواسطة المفاقس الصناعية في مفقس الصويرة والتي تم اطلاقها في سدتي الهندية والكوت ،وكذلك مشروع الاستزراع السمكي وتربية السماك في اقفاص والذي من شأنه توفير نسبة كبيرة من الاسماك و الاختزال في كميات المياه المطلوبة لتربية الاسماك خاصة ان العراق يعاني من شحة حقيقية في المياه في الوقت الحاضر وهي حاليا مستخدمة في سدة الكوت ،ومن هنا ندعو المستثمرين الى الدخول في الاستثمار في هذه التقنية الحديثة لما لها من فوائد في زيادة الانتاج وتوفير مردودات مادية كبيرة.

الاقتصادي | العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

مدير عام هيئة الضرائب لـ(المدى الاقتصادي):

انتقلنا من السياسة الضريبية الى إدارتها ومشكلتنا ضعف الوعي الضريبي

■ بغداد / كريم محمد حسين

تعد الضريبة مصدر دخل مهماً للاقتصاد الوطني فيما أذا فعلت وانتشر الوعي الضريبي بشكل واسع لدى الاوساط المجتمعية والاقتصادية، ومازالت الضريبة في العراق لا تشكل سوى نسبة ضئيلة في واردات الموازنة العامة للدولة.

(المدى الاقتصادي) ألتقت مدير عام هيئة الضرائب كاظم الحسيني وحاورته بشأن قضايا شتى في الشأن الضريبي والاقتصادي.

■ ما الذي تشكله الضرائب اضافة الى مصدر النفط؟

– في البلدان الريعية والتي يعتمد اقتصادها ريعاً احادي الجانب كالعراق الذي يعتمد الى حد كبير على النفط، والايرادات السيادية وبضمنها الضرائب لا تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة، بحيث تطغى الايرادات النفطية على الايرادات العامة ولكن هذا لا يعني ان هذه الصورة صحيحة برغم انها واقعية، المفروض ان الموارد الريعية يتم استثمارها بشكل عقلاني لتنمية الاقتصاد الوطني بحيث تستطيع الضرائب والواردات الاخرى ان تستقطع حصتها من هذه الدخول الجديدة النامية.

ومن الطبيعي ان يتم استثمار الايراد الريعي في خلق دورات دخل وفي بناء البنى التحتية وفي تنمية الاقتصاد الوطني بما يؤهل لخلق دورات دخل جديدة تستطيع ان تحولها الى اوعية ضريبية وتستقطع منها حصة الدولة على شكل ضرائب وعندها فقط سيكون التحصيل الضريبي او الايراد الضريبي سيشكل نسبة مهمة في الاقتصاد الوطني كما هي الحال بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، ويقل الى حد ما التركيز على الايراد الريعي.

■ ما الذي شكلته الضريبة من واردات في عام ٢٠٠٩، وهل هناك تعديل على القانون ومدى التجاوب معه؟

– في السنوات الاخيرة نجحت وزارة المالية الى حد كبير في زيادة اهمية الايرادات الاخرى غير النفطية ولكن ما زال دون مستوى الطموح،و نستطيع ان نقول ان هناك ما يقارب ٨٥٪ من الايراد العام كمعدل يتأتى من النفط و١٥٪ من بقية الايرادات الاخرى. وهذه النسبة كانت اكبر في السنوات السابقة، كان الايراد النفطي يصل الى ٩٥٪ و٩٦٪ وزارة المالية بذلت جهوداً كبيرة لتصحيح هذا الخلل في هيكل الايرادات العامة ونجحت الى حد طيب ولكن ما زال هذا النجاح دون الطموح.

التغيرات في القوانين الضريبية ليس بالضرورة تؤدي الى زيادة الايراد الضريبي في بعض الاحيان الدولة تضحي بايراداتها في سبيل اهداف اخرى يحققها النظام الضريبي السقف الضريبي في العراق لدينا واطئ جداً لا يتجاوز ال١٥٪ وهو احد اوطأ الجدران الضريبية في العالم ولكن الغرض منه (فلسفته) هو ان نشجع في عملية التمركز الرأسمالي نريد ان يتوفر للمستثمر اكبر قدر من الربح بحيث يستطيع تحويله الى رأسمال ثم يحوله الى مشروع استثماري آخر او ينمي مشروعه الاستثماري القائم وهكذا الضرائب في العراق الان يركز عليها كدور اضافة الى تحقيق الايراد لتحفيز الاستثمار الخاص سواء كان وطنياً او اجنبياً في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني اكثر مما يركز عليها في جوانب مالية عامة.

■القطاعات المشمولة بالضرائب ومدى استجابتها للهيئة في دفع الضرائب؟

–هذه واحدة من اكبر مشاكل الادارة الضريبية الان انتقلنا من السياسة الضريبية الى الادارة الضريبية وهذه واحدة من اكبر مشاكل الادارة الضريبية وهي مسألة المطاوعة او الطوعية او الثقافة الضريبية او الالتزام الضريبي.. نستطيع القول بشكل عام ان المطاوعة الضريبية او الالتزام الضريبي بشكل عام ضعيف لأسباب عدة منها يعود الى سنوات سابقة كبيرة ومنها يعود الى ضعف الجانب الثقافي بأهمية الضريبة في تنمية الاقتصاد الوطني، وغيرها من الامور وفي محصلة هذه العوامل ان لدينا تهرباً ضريبياً واسع النطاق ولدينا وعي ضريبي ليس بالمستوى الطموح، نحاول وربما تكون احدى هذه المحاولات في هذه اللقاءات في الصحف الوطنية ان ننبه المواطن الى اهمية وخطورة الضرائب وتمثل قناة لمساهمته في بناء الاقتصاد الوطني خصوصاًوان السقف الضريبي كما ذكرنا واطئ جدا، ولا يتجاوز ال١٥٪ من صافي الربح من المقاصة بين الايرادات والنفقات اضافة الى ان هناك سماحات شخصية عالية مما يؤدي الى ان يكون العبء الضريبي في اوطأ نطاق ممكن.

■ هل هناك دور لهيئة الضرائب في ما يخص عقود الخدمة النفطية؟ وما النسبة المتوقعة لاستحصالها من الشركات الفائزة ؟

–نعم هناك خصوصية بالنسبة للشركات التي تستعمل في مجال الصناعات الإستخراجية النفطية لان هذه الشركات تحقق ارباحاً هائلة وكبيرة قياساً الى انواع اخرى من الاستثمار، ولذلك رفع السقف الضريبي لهذه الشركات حصراً لمن يعمل في الصناعة الاستخراجية النفطية رفع بقانون من ١٥٪ الى ٣٥٪ من صافي ربح هذه الشركات. ومن الان الهيئة العامة للضرائب كادارة تستعد لاستقبال هؤلاء المكلفين الجدد الذين نتوقع انهم سيظهرون مكلفين او سيسجلون كمكلفين في السنتين القادمتين من خلال تأسيسنا كوحدة اسميناها وحدة كبار مكلفي الدخل وهو اسلوب اداري موجود في الدول المتقدمة هذه الوحدة تستقبل حصراً كبار مكلفي الدخل وهؤلاء عددهم يكون قليلاً لكن مساهمتهم بالايراد الضريبي هائلة جداً، فنتوقع ان الضريبة على الشركات النفطية ستصحح الى حد كبير جداً هيكل الايرادات العامة لصالح الايرادات السيادية وعلى حساب الايراد النفطي.

■ دور الضريبة وعملها مع لجنة النزاهة في البرلمان وديوان الرقابة المالية هل هناك فساد، وما أوجه متابعته؟

– واحدة من اكبر هموم الادارة الضريبية هو الفساد المالي والاداري لاننا بيئة اموال عامة فهذه البيئة تكون ربما البيئة الصالحة لظهور انواع الفساد الاداري والمالي ولكن ومن دون مبالغة وبتوجيه مباشر من الوزارة جرى التصدي الى هذه الظاهرة حيث نحن مكلفين بان نحول مؤسساتنا الى مؤسسات تربوية اضافة الى قيامها بواجبها، و نعيد احياء القيم الوظيفية العامة التي افتقدناها في سنوات الدمار والحروب والحصار، نريد ان نعيد الى الوظيفة العامة هيبتها ولذلك كثيراً ما نركز على هذا الموضوع بشكل استثنائي حتى ان اول وزارة ظهرت بقرارات مباشرة من الوزير مارست سياسة عزل الموظف المسيئ اعتقد هي وزارة المالية لدينا كثير من الموظفين عزلوا اواضافة الى هذا لدينا مخطط ستراتيجي في هذا الموضوع ذو شعبتين متوازيتين تسيران جنباً الى جنب الاول هو تغيير في آليات ستراتيجيات العمل حيث تعمل على فض التشابك قدر الامكان بين الموظف الضريبي وبين المكلف بحيث نقلل مسافة هامش الاجتهاد الشخصي وبذلك نمنع موضوع الاجتهاد ونمنع بالتالي ما يمكن ان يؤدي هذا الاجتهاد من فساد مالي واداري. لدينا ٢٨٣٥ موظفاً هؤلاء الموظفون من هذه البيئة ومن الممكن جدا ان يكون هذا الموظف منحرفاً وممكن جداً ان يكون شديد الالتزام بالقيم والمبادئ الوطنية والشرعية ونحن نسعى ان نغلب هؤلاء الموظفين الشرفاء ويجب ان تتحول الى مؤسسات تربوية ونعيد للوظيفة هيبتها واحترامها وقيمها العالية والمهم ان نبدأ، وتأتينا مؤشرات جيدة وايجابية من اقصى منافذنا في الحدود وفروعنا، ولكن لا ننكر ان هناك من هو سيئ ونحاول ان نحجم هذه الظاهرة والقضاء عليها نهائيا وهذا ما نطمح له.

والنوع الثاني هو التصدي للفساد المالي في موقع ظهوره أي اذا كان هناك فساد مالي فهناك مفسد من هو المفسد؟ يجب ان يحدد بدقه ويأخذ الجزاء الخاص به. لدينا تنسيق مع دائرة المفتش العام في وزارة المالية بشكل كبير ولدينا هيئة متخصصة من دائرة المفتش العام موجودة في الهيئة العامة للضرائب تمارس عملها بالتنسيق معاً لدينا قسم رقابة داخلية ونتمنى على المواطن ان يمارس دوره لاننا كلنا مجتمعين كادارات لا نستطيع ان نصل الى كل مواضع الادارة في كل انحاء البلد نتمنى على المواطن ان يمارس دوره من خلال الصحافة من خلال القنوات الاخرى وان يوصل اليهم. وفعلاً تم القضاء على حجم كبير من الفساد بفضل تعاون المواطن وايصال المعلومة الصحيحة الخالية من الغرض وحتى نستطيع ان نحدد اجراءاتنا على ضوء ذلك بالنسبة الى عموم تحصيلات الهيئة الضريبية الضرائب كرقم اولي يشارف على ٧٠٠ مليار دينار عراقي لعام ٢٠٠٩ التقديرية وتعني ما مارسه المكلفون من نشاط اقتصادي في العام ٢٠٠٨ المالية لانه في الضريبة هناك سنة مالية وهناك سنة تقديرية تلي السنة المالية فالان نحن نشارف الـ٧٠٠ مليار دينار عراقي، وهذا يشكل تقريباً ضعف تحصيلات الهيئة خلال السنة السابقة بمعنى لو وضعنا (منحنى تدريجي) المعروف احصائياً نجد هناك شبه استقامة في هذا المنحني التدريجي الصعود كبير، نتوقع الكثير لكن نتمنى ان لا تؤخذ القوانين بعيداً عن الهيئة العامة للضرائب كما حصل في اعفاء المشاريع الاستثمارية للدولة في ٢٠٠٩ المالية اتخذ هذا القرار من دون استشارة الهيئة العامة للضرائب وبالتالي اخرج حجماً كبيراً من الاوعية الضريبية من الخضوع الضريبي خلال سنة ٢٠١٠ التقديرية.

■ هل هناك ثمة ضغوط تتعرض على الهيئة او على وزارة المالية في ما يخص استحصال الضرائب؟

– مسألة التوسطات او محاولة التهرب من الضرائب او تخفيفها موجودة ولايمكن إنكارها وحتى في ظل عدم وجود الموضوع السياسي، هناك ميل حتى في القران الكريم قاله تعالى: (ان المال والبنين زينة الحياة الدنيا) فالله يعرف رغبة الانسان في الحصول على المال ليس من السهل ان يتخلى عن جزء من ماله. التوسط ومحاولة عدم دفع الضريبة يدخل في نطاق ضعف الوعي الضريبي، لاسباب عدة منها ما يعود الى الفترة العثمانية عندما كانت الضريبة سيفاً مسلطاً على رقاب الناس وقسم يعود الى الثقافة البدوية التي ترفض الانتماء الى أي قانون باستثناء القانون العشائري، هناك عرف وهنالك قانون نلاحظ ان شخصاً معيناً ممكن ان يدفع أي مبلغ من المال الى رئيس العشيرة، وبدون قانون يلزمه لانه هناك عرفاً يؤدي الى التزامه عشائرياً، لكنه يمتنع عن تسديد ضريبة برغم انها بقانون، هذه الثقافة السائدة في المجتمع تتقاطع مع الوعي الضريبي ونحتاج الى وسائل الاعلام والى تغيير المناهج الدراسية التي تتطور وفي سبيل ان نخلق ثقافة ضريبية تقضي على كل هذه الامور مجتمعة.

الاقتصادي | العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

بكلفة جاوزت المليار دولار

دبي تفتتح اعلى برج في العالم على امل طي صفحة ازمتها المالية

■ دبي / متابعة المدى الاقتصادي - وكالات

افتتح في دبي أمس الاثنين البرج الذي يحمل اسم الإمارة ويرسم افقا جديدا للتصميم والبناء لكونه الاعلى في العالم، على امل طي صفحة موجعة من الانتكاسات التي هزت صورتها وبلغت ذروتها مع ازمة ديون مجموعة دبي العالمية.

وذكرت مصادر اعلامية ان شركة اعمار العقارية المملوكة جزئيا لحكومة الامارة والتي طورت "برج دبي" الذي ينتصب كمسلة ساطعة من الفولاذ والزجاج، لم تكشف قط عن الارتفاع الحقيقي للبرج وتكتفي بالقول انه يتجاوز عتبة الثمانمئة متر.

واقيم افتتاحا رسميا مساء الاثنين خلال حفل ضخم سيقام بمناسبة الذكرى الرابعة لتولي الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم مقاليد الحكم في دبي.

والبرج الذي يرتفع لاكثر من ١٦٠ طابقا ويحتوي على ٣٣٠ الف متر مكعب من الكونكريت و٣١٤٠٠ طن متري من القضبان الفولاذية المستخدمة في هيكل البناء و٥٧ مصعدا، تجعل منه هذه الارقام ايقونة عمرانية بكل معنى الكلمة.

وقدرت كلفة "برج دبي" الذي يمكن مشاهدته على بعد ٩٥ كلم، عند بدء المشروع بمليار دولار لكن الكلفة الحقيقية تجاوزت هذا الرقم بحسب تقارير صحافية محلية.

شكله الهندسي الجميل

وقال بيل بيكر، شريك الاعمال الهيكلية والهندسة المدنية في شركة "سكيدمور اوينغ اند ميريل" (اس او ام) التي صممت البرج ومقرها شيكاغو "لقد تعلمنا الكثير من برج دبي، ويمكنني القول انه بات بوسعنا ان نبني برجا بطول كيلومتر بسهولة. لقد حدد البرج مرجعية جديدة".

واضاف لوكالة فرانس برس انه بعد فوز المكتب بمسابقة بناء البرج "ظننا انه سيكون اعلى بقليل من اعلى برج في العالم (تايبيه ١٠١ – ٥٠٨ امتار)، الا ان العميل (شركة اعمار) ما انفك يطلب منا ان نزيد الارتفاع، ونحن قمنا بذلك مرات كثيرة. كنا نقوم بدوزنة التصميم وكانه آلة موسيقية".

وتصميم البرج يتمحور حول بنية مثلثة الاضلاع يتوسطها هيكل ضخم من الاسمنت، ويضيق مدى البرج كلما ارتفع، وعلى مراحل متفاوتة بين الاضلاع الثلاثة، قبل ان يتحول في اعلاه الى هيكل معدني تعلوه مسلة ضخمة. والتصميم مستوحى ايضا من توجية زهرة الصحراء التي تنمو في منطقة الخليج.

ولعل ابرز تحديات البناء هو ضخ الخرسانة دون ان تتجمد على ارتفاع ٦٠٥ امتار، وهو الارتفاع الذي يتحول بعده البرج الى هيكل معدني.

من جهته، قال جورج افستاثيو الشريك المدير في "اس او ام" والمسؤول المباشر عن مشروع برج دبي ان البنية المثلثة الاضلاع، والمعروفة ب"واي شايب"، "تمنح اساسا متينا لبرج بهذا الارتفاع".

واضاف "لقد اعتمدنا هذا الشكل واستخدمنا عناصر من الهندسة الاسلامية والقناطر المستدقة، وكلما كنا نرتفع عاموديا، كنا نقلص الحجم للتخفيف من تاثير الرياح".

وعن تاثير الرياح ومدى تذبذب اعلى المبنى، قال افستاثيو "انه مبنى هادئ جدا، فبعض العواصف لن تشعر بها على الاطلاق، وقد تشعر بالعواصف الاقوى، الا البرج في العموم اهدأ من كل الابراج الشاهقة الاخرى في العالم بالرغم من كونها اقل ارتفاعا منه".

ونفذ اعمال البناء التي بدأت في ٢٠٠٤ تحالف بين سامسونغ الكورية وبيسيكس البلجيكية وارابتيك الاماراتية.

بحوالى ٢٢ مليار دولار بعد ان لامست التعثر الشهر الماضي وتجنبته بفضل تدخل امارة ابوظبي في آخر لحظة.

ومن المشاريع التي اعلن عنها في منطقة الخليج ويبدو مستقبلها اكثر من غامض بعد الازمة، "برج نخيل" الذي قالت نخيل انه سيتجاوز ارتفاعه الف متر، وبرج مدينة الحرير في الكويت (اكثر من الف متر) وبرج للملياردير السعودي الوليد بن طلال في جدة (اكثر من ١٦٠٠ متر).

وقال افستاثيو في هذا السياق "سيكون هناك دائما من يريد ان يبني برجا اعلى. لقد صمم برج دبي في اوقات مختلفة تماما عن الآن، والقوة الدافعة وراء بناء الابراج هي الاقتصاد، ولو يقال لي متى يتحسن الاقتصاد ستكون لدى فكرة افضل عن متى سيبنى برج اعلى".

واضاف "لو بدأ تصميم برج اعلى اليوم، فلن ينتهي البناء قبل عشر سنوات، وبالتالي سيحتفظ برج دبي بالرقم القياسي لهذه الفترة على الاقل".

هل يساهم البرج في حل ازمة دبي المالية

وبعد سنوات من الاستدانة من اجل تمويل المشاريع العملاقة، دخلت مجموعة دبي العالمية التابعة لحكومة الامارة في عملية شائكة لاعادة جدولة جزء من ديونها، فيما يواجه القطاع العقاري ازمة حادة عموما.

ولكن بعد ان وصلت تحليلات البعض الى حد توقع افلاس الامارة في اعقاب طلب مجموعة دبي العالمية تجميد استحقاقات ديونها في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، تبدو الاوساط الاقتصادية اكثر اطمئنانا في الوقت الحالي ازاء وضع دبي.

وتشير تقديرات الى ان ديون دبي التي شحت مواردها النفطية القليلة اساسا، تبلغ حوالى مئة مليار دولار.

وقال مدير ابحاث الشرق الاوسط في مجموعة "يو بي اس ايه جي" للخدمات المالية وادارة الثروات سعود المسعود ان نصف سكان دبي تقريبا يعملون في قطاعي العقارات والانشاءات.

وبغياب ارقام رسمية محددة، قال المسعود ان عدد سكان دبي تقلص بنسبة ٨٪ في ٢٠٠٩ بسبب الازمة وفقدان الوظائف، كما توقع انخفاضا بنسبة ٢٪ اضافية في ٢٠١٠.

وقال مسعود "لقد انخفضت اسعار العقارات بنسبة ٥٠٪ في الاشهر ال١٢ الماضية واتوقع انخفاضا اضافيا ب٣٠٪" مشيرا الى ان العرض يفوق الطلب بنسبة كبيرة وان هناك حوالى ٤٠ الف وحدة ستدخل السوق في ٢٠١٠.

كما ذكر ان "اعمال الانشاءات انخفضت في ٢٠٠٩ بنسبة ٨٠٪ مقارنة ب٢٠٠٨ كما تم تاجيل عدد من المشاريع العقارية لاجل غير محدد".

وقد شدد مسؤولون في دبي مرارا على ان اقتصاد الامارة لا يرتكز على العقار والانشاءات فقط مذكرين بقطاعات حيوية مثل النقل والمناطق الحرة واعادة التصدير والاعلان والاعلام، وهي قطاعات تسير بشكل جيد نسبيا.

وتصميم البرج يتمحور حول بنية مثلثة الاضلاع يتوسطها هيكل ضخم من الاسمنت، ويضيق مدى البرج كلما ارتفع، قبل ان يتحول في اعلاه الى هيكل معدني تعلوه مسلة ضخمة. وهو يضم اكثر من الف شقة و٤٩ طابقا للمكاتب اضافة الى فندق في طوابقه السفلى يحمل توقيع المصمم الايطالي جورجيو ارماني.

وبدأ بناء البرج منذ ٢٠٠٤ وكان من المقرر مبدئيا افتتاحه عام ٢٠٠٨.

والبرج يضم اكثر من الف شقة و٤٩ طابقا للمكاتب اضافة الى فندق في طوابقه السفلى يحمل توقيع المصمم الايطالي جورجيو ارماني، فيما ستكون الطوابق العليا بحسب بيكر مكاتب اشبه بان تكون "مكاتب للمراسم"، اي انها ستستقبل اجتماعات رسمية ولن تستخدم ليعمل فيها اشخاص بشكل دائم.

واكد عدد من الوسطاء العقاريين لوكالة فرانس برس ارتفاع الطلب بشكل ملحوظ على وحدات البرج التي بيعت جميعها قبل سنوات، وذلك في نهاية سنة قاسية على القطاع العقاري في دبي، حيث انخفضت الاسعار بنسبة ٥٠٪ بعد سنوات من الارتفاع الحاد.

الا ان انخفاض الاسعار في البرج كان بحسب هؤلاء اقل حدة.

وقال رجل اعمال فلسطيني فضل عدم الكشف عن اسمه لوكالة فرانس برس "لقد اشتريت عام ٢٠٠٨ شقة من غرفة نوم واحدة في الطابق الثمانين مقابل ثلاثة ملايين دولار، وبذلك تكون خسارتي نظريا كبيرة مع تدني الاسعار".

الا انه قال ان "امتلاك شقة في هذا المبنى يمنح شعورا من الرضا الذاتي".

اسعار مرتفعة في البرج

ووصل سعر القدم المربعة ضمن المساحات التجارية في البرج في ذروة فورة الاسعار الى ما بين ٤٥٠٠ و٥٥٠٠ دولار. (ويساوي المتر المربع ١٠،٧٦٤ اقدام مربعة).

لكن مصاعب دبي المالية وتداعيات الازمة الاقتصادية على دبي ودول الخليج عموما، قد تخدم برج دبي بشكل غير مباشر اذ تؤجل طموحات اخرى لبناء ابراج تقفز فوق عتبة الف متر.

ويعتقد البعض ان برج دبي سيكون آخر حبة في عنقود المشاريع العملاقة التي اشتهرت بها دبي، ومنها جزر النخيل الاصطناعية التي تطورها شركة نخيل المسؤولة جزئيا عن ازمة ديون مجوعة دبي العالمية التابعة لحكومة الامارة.

وتقوم المجموعة حاليا بجهود لاعادة جدولة ديون

الاقتصادي | العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

ارتفاع اسعار العقارات البريطانية بنسبة 5.9 %

■ لندن / وكالات

فاجأ ارتفاع اسعار العقار الكثير من المراقبين الذين توقعوا تكرار تجربة ٢٠٠٨

ارتفعت اسعار المنازل في بريطانيا بنسبة ٥،٩ في المائة خلال ٢٠٠٩ مقارنة بانخفاض حادة بلغ ١٥،٩ في المائة خلال العام السابق.

وذكرت بيانات نشرها بنك نيشن وايد البريطاني اليوم ان العقد المنتهي يعد الافضل لقطاع العقارات في المملكة المتحدة برغم ازمة الرهن العقاري التي عصفت بهذا القطاع على مدى العام الماضي والذي يعد الاقسى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وتوضح البيانات ان اسعار العقارات ارتفعت بنسبة ١١٧ في المائة منذ نهاية ١٩٩٩، وانه عند احتساب نسبة التضخم فان متوسط نمو السعر الحقيقي للمنازل ارتفع بواقع ٦٨ في المائة خلال العقد مقارنة بانخفاض بواقع ١٤ في المائة بالاسعار الحقيقية في عقد التسعينات.

ومن جانبه قال مارتن جاهبور، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك ان ارتفاع اسعار المنازل في بريطانيا جاء بمثابة المفاجأة للعديد من المراقبين.

واضاف "ان الكثيرين في بداية العام لم يكونوا يتوقعون هذا الارتفاع خصوصا ان المؤشرات في حينها كانت تتنبأ بتكرار موجة التراجع الذي شهدتها الاسعار في ٢٠٠٨".

وذكر البنك ان اسعار المنازل لا تزال اقل بواقع ١٢،٢ في المائة مقارنة بذروة الارتفاع التي سجلتها في اكتوبر/ تشرين الاول ٢٠٠٧ الا ان الاسعار تسير حاليا في مسار تصاعدي محققة ارتفاع بواقع ٨،٩ في المائة منذ فبراير/ شباط ٢٠٠٩.

وفي معرض توقعاته للعام المقبل، قال جاهبور ان المؤشرات لا تشير الى توقع تطورات مهمة ايجابية أو سلبية لاسعار العقارات في ٢٠١٠.

محللون: 2010 ستحمل دورة أزمات جديدة تبدأ بتراجع العقارات

■ واشنطن / وكالات

رجح محللون اقتصاديون أن يشهد عام ٢٠١٠ مرحلة جديدة من الأزمات الاقتصادية، مع انتهاء دورة التعافي التي بدأت في العقارات الأمريكية لمجموعة من الأسباب، الأمر الذي سينعكس من جديد على سائر القطاعات الاقتصادية والمالية.

وقال الخبراء إن أسعار العقارات الأمريكية التي تعتبر مجال استثمار واسع للعديد من الشركات والصناديق العربية كانت قد ارتفعت ثلاثة في المائة منذ مايو/أيار الماضي بفضل مجموعة من العوامل التي شارفت على الانتهاء.

وقال بيتر نيوبرت، محلل الشؤون العقارية لدى HIS للأبحاث، إن العقارات الأمريكية ارتفعت في الفترة الماضية بسبب الإعفاءات الضريبية لملاك المنازل الجدد وخفض أسعار الفائدة على سندات الرهن العقاري.

وتابع بالقول: "هذه العوامل ساعدت الأسعار على الارتفاع، ولكن لدينا مؤشرات كثيرة تشير إلى وجود تراجع قريب."

ورجحت شركة "فيسيرف" العقارية الأمريكية من جهتها تراجع الأسعار بمستويات تتراوح بين ثلاثة و١١،٣ في المائة.

وأعادت الأسباب إلى ثلاثة عوامل أساسية، أولها الارتفاع المرتقب لأسعار الفائدة بعد أشهر من ثباتها عند مستويات تقارب الصفر، وانتهاء الإعفاءات الضريبية للملاك الجدد، إلى جانب انتهاء آجال تمديد الديون للمتعثرين من أصحاب العقارات دون توفر أدلة على تحسن أوضاعهم المالية.

وقال غس فاوشر، مدير الأبحاث الاقتصادية لدى شركة "موديز" للتصنيفات، في حديث لـCNN إن التصحيحات التي كانت منتظرة على السوق لم تنتج الثمار المرجوة.

لكنه أضاف أن التراجع الجديد لن يكون بقوة الهبوط السابق للأسعار، متوقعاً ألا تتجاوز نسبته ثمانية في المائة.

بالمقابل، أعاد بيتر شيف، المدير التنفيذي لشركة "أورو باسيفيك" المالية أسباب التراجع المنتظر إلى دور الحكومة الأمريكية، التي اعتبر أنها "ستعيد رمي" كل الديون التي حملتها خلال الأشهر الماضية في السوق.

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5)
كانون الثاني 2010

وزير البلديات والاشغال العامة لـ (المدى الاقتصادي):

سننجز 10 مشاريع ستراتيجية لمعالجة شحة الماء الصالح للشرب في البلاد

■ حاورته : المدى الاقتصادي

التخطيط العمراني الخاص بتحديث تصاميم هندسية تحمل نبض الحياة والحداثة والتطلع الى مدن العراق كافة الى جانب معرفة آلية وضع الحلول لمشاكل قطاعي مياه المجاري والصرف الصحي مروراً بالاطلاع على منسوب انجاز المشاريع الستراتيجية المنفذة لهذا العام وكذلك الاستثمارات المقترحة للعام المقبل ،كانت ابرز الاستفهامات التي افترشتها (المدى الاقتصادي) على طاولة وزير البلديات والاشغال العامة رياض غريب.

■ما طبيعة المشاريع المنفذة خلال عام ٢٠٠٩ في المناطق التي هي خارج حدود امانة بغداد؟

– مساحة العمل التي تقوم بها وزارة البلديات هي ١٤ محافظة الى جانب الاقضية والنواحي التي هي خارج حدود مدينة بغداد والتي هي من مسؤولية امانة العاصمة ،المشاريع التي أُحيلت لدينا نسبة كبيرة منها هي مشاريع استراتيجية ولكل محافظات العراق مثلاً على صعيد الماء وكذلك على صعيد الصرف الصحي والمجاري وكذلك في مجال التخطيط العمراني الذي مهمته تحديد التصاميم الاساسية ،عدد المشاريع التي أُنجزت خلال هذا العام والتي افتتحنا قسماً منها لدينا ١٠ مشاريع ستراتيجية جاهزة ستسهم في تقليل شحة الماء في العراق حيث كانت نسبة الشحة ٣٢ ٪الى حدود ٢٢٪ فمشروع ماء الرميثة الذي يغذي مدينة السماوة والخضر وكذلك مشروع التحلية في ناحية السلمان وهذا المشروع ماء خام هو من الآبار وتتم عملية تحليته ثم بعد ذلك يتم ضخه الى المواطنين اي ان في محافظة المثنى ستنقضي فيها على شحة الماء وايضاً سنفتتح مشروع ماء (افك آل بدير)الذي طاقته ٢٤٠٠٠م٣ والذي سيقوم بتغطية المنطقة كلها واحلنا مشروع طاقتهُ ١٢٠٠٠م٣ في مدينة الديوانية كذلك والفترة المقبلة ستشهد افتتاح مشروع (افك آل بدير) الذي اصبح جاهزاً الآن ولدينا اضافة الى ذلك مشروعي ماء اصبحا جاهزين مشروع ماء المناذرة والذي هو حاضر تماماً للأفتتاح وسيقضي على شحة الماء في تلك الناحية الى جانب مشروع ماء المشخاب الذي سيتم افتتاحهُ يوم الخامس عشر من هذا الشهر وبالتالي سنقضي على شحة المياه في اقضية ونواحي مدينة النجف الى جانب ذلك سوف نتخلص ايضاً من التجمعات المائية في القرى والارياف فأنتم تعلمون بأن المشاريع الستراتيجية هي على المدى البعيد ونحتاج في الوقت الحالي لمياه صالحة للشرب خصوصاً بعد انتشار مرض الكوليرا في الفترة الماضية لذا اصبحنا نعالجها من خلال المجمعات المائية التي تعمل على الطاقة الشمسية فقد وضعنا اليد على ٣٥٠ مجمعاً واحتضناها فهي بحاجة الى مواد تعقيم وتصفية وتنقية بالاشعة فوق البنفسجية ويكون اعتمادها على الطاقة الشمسية ولاتحتاج الى وقود ،وقد افتتحنا في هذه الفترة مشروع ماء راوة وايضاً سنفتتح مشروع ماء القائم ومشروع ضخ الماء الى مدينة الرمادي لكي نقضي على شحة الماء في تلك المدينة وكذلك لنا في الفترة القليلة القادمة عملية افتتاح مشروع ماء تلعفر وهو بطاقة ١٠٠٠٠م٣ والذي سيتكفل بالقضاء على شحة الماء في تلعفر والقرى المحيطة بها فهو يتسع الـ٨٠٠ الف نسمة الى جانب افتتاحنا لمشروع ماء الحويجة اضافة الى مشروع ماء الفاو في نهاية هذا الشهر بعد ان وعدنا اهلنا في مدينة الفاو سابقاً علماً ان هذا المشروع قد تم انجازهُ في فترة قياسية يتم بطريقة اخذ الماء الخام من البحر الذي نسبة ملوحته عالية اذن جميع تلك المشاريع التي ذكرتها هي جاهزة وسيتم افتتاحها في الايام القليلة المقبلة بعون الله هذا على صعيد الماء الذي سيشهد انخفاضاً ملحوظاً وكبيراً في نسبة شحته واود الاشارة هنا بأننا لدينا مشكلة حقيقية في كل تلك المحافظات وهي التجاوز على الخطوط الناقلة والتي احيانا نحن نقوم بأنتاج اكثر من حاجة المحافظات كما هو الحال في محافظة البصرة كمية الماء المنتجة هي ١٠٠٠٣٥٠م٣ وهي تكفي بطبيعة الحال لكل المحافظة لكن التجاوزات على الخطوط الناقلة من خلال بعض المزارعين ورعاة البقر والجاموس اضافة الى الابنية العشوائية هذه التجاوزات بصراحة تسبب لنا مشكلة في نهاية الخطوط وبالتالي لن تصل كل الكمية المنتجة علماً انها كافية ،وفي ما يخص مناطق القرى والارياف فنحن حالياً نقوم بتجهيزها بوحدات ومجمعات مائية تعمل وفق الطاقة الشمسية وبعضها نجهزه من خلال الحوضيات التي نقلل الاعتماد عليها فأنتم تعلمون بأن فصل الشتاء تعتريه مشاكل بذلك الشأن لذلك نحن نطلب دائماً مجالس المحافظات ان تهتم بالشبكات لأن الشبكات جميعها قديمة ومتهرئة وعمرها يتجاوز الخمسين عاماً فالنظام السابق لم يهتم بها على الاطلاق لذا نحن طلبنا منهم ان يخصصوا نسبة من موازنتهم اليها كي لا يكون هنالك اختلاط مابين مائها وماء المجاري متمنين ان تأخذ دورها في ذلك الشأن، اما على صعيد قطاع الصرف الصحي فقد احلنا اكثر من ٣٠مشروعاً استراتيجياً ويمكن القول بأن تكلفة مجال الصرف الصحي والتي يبلغ حفرها بنسبة ٧م وتستنزف اموالاً ضخمة لكن هنا نستطيع القول بأننا خلال سنة واحدة سوف نقوم بأكمال اربع محافظات تتمتع بمجار كاملة وهي محافظة ميسان وواسط والمثنى وكربلاء فالمجاري تتضمن وحدات معالجة وخطوط ناقلة وشبكات وتلك المراحل الثلاث لكل محافظة من المحافظات نحنُ احلناها وهكذا نحن احلنا مجاري المرحلة الثالثة في البصرة التي ستكون نسبة الانجاز فيها مع بداية العام هي ٦٠٪ وتلك الاحالة تمت ايضاً في مدينة النجف والناصرية وفي اغلب محافظاتنا المستقرة وهكذا افتتحنا قبل ايام عدة وحدة معالجة في مدينة سامراء والتي تخدم ٤٠٪ من المدينة وسنفتتح قريبا وحدة معالجة في مدينة بلد علماً ان اغلب المدينة ستتخدم بنسبة ٦٠٪ والفلوجة كذلك التي ستكون عما قريب من المدن المخدومة وهكذا الحال سيكون في جميع محافظات العراق اما في مجال البلديات التي هي تهتم بجانب التنظيف فهو كماتعلمون من مسؤولية مجالس المحافظات وتنمية الاقاليم.

■هل هنالك تنسيق بين وزارتكم وامانة بغداد في مايخص المشاريع الخدمية سيما الماء والمجاري، وما طبيعة هذا التنسيق؟

– لايوجد هنالك اي تقاطع مابين وزارتنا وامانة بغداد نهائياً لكن امانة بغداد احيانا لديها مشاريع بأطراف بغداد فتقوم هنا بخدمة بعض الاقضية التي هي خارج حدود امانة بغداد خصوصاً في مجال المياه وهنالك تنسيق فيما بيننا وبينهم ونحن بدورنا قد احلنا مشروعاً ستراتيجياً وهو قطار ابو غريب حيث وصلت نسب الانجاز فيه اكثر من ٦٠٪ وبأنتهاء هذا المشروع أعتقد بأننا لن نحتاج امانة بغداد في ما يخص الاقضية والنواحي وكذلك سنقوم خلال الفترة المقبلة بأحالة مشروع ماء النهروان والكفيل بتغذية تلك المناطق التي هي حالياً مخدومة بمجمعات مائية ولا اعتقد بأنها تعاني شحة خلال تلك الفترة بسبب وجود الحويضات اما في مجال البلديات لدينا المجسرات العديدة والمساهمة في حل مشكلة الاختناقات وفي مناطق حساسة جداً فلدينا مجسرات المتنبي والناصرية والحلة وساحة سعد في محافظة البصرة جميع نسب الانجاز فيها وصلت الى نسب عالية جداً ولدينا ايضاً مجسر العمارة ومجسر كربلاء والذي سيفتتح في بداية هذه السنة والآن سنقوم بأحالة عدد من المجسرات منها مجسر في مدينة النجف بساحة ثورة العشرين ومجسر في كركوك واستطيع القول بأنه لايوجد قضاء او ناحية لم نفتح بها متنزهاً اضافة الى اننا حالياً نقوم بفتح متنزهات في كل احياء المدن ونزودها بالألعاب الوسائل الترفيهية والخدمية التي تخدم سكان تلك الاماكن الى جانب تأثيث الشوارع واكسائها اضافة الى خططنا للقيام بأنشاء كراجات عامة لوقوف السيارات في اغلب المدن كالموصل والنجف وسامراء وهناك مسألة مهمة وهي المجازر المرفوضة صحياً وبيئياً فأقمنا مجازر صحية في الرمادي والحلة والبصرة وكربلاء وفي الايام القليلة القادمة سنقوم بأحالة المجازر الى المحافظات لحل هذه المشكلة.

خلال سنة ستتمتع محافظات ميسان وواسط والمثنى وكربلاء بمجار كاملة ، اما القرى والارياف فقد جهزناها بمجمعات مائية تعمل وفق الطاقة الشمسية

■هل ان حجم الموازنة الاستثمارية للعام ٢٠١٠ توازي الحاجة الفعلية للمناطق خارج حدود أمانة بغداد؟

– طبعاً الموازنة التي تم اقرارها للعام الحالي كانت قيمتها ٥٥٢مليار والتي نفدت فأخذنا موازنة بحدود ٦٤٣مليار دينار وايضاً نفدت وكذلك قمنا بأخذ موازنة اضافية استثمارية من الوزارات التي لديها مطالب حالياً اخذنا ايضاً ٥٠مليار دينار وهي الأخرى نفدت لذلك ماتم صرفهُ خلال هذا العام اكثر من مليار دولار صُب بأكمله في مشاريع ،علماً اننا بدأنا في سنة ٢٠٠٦ بموازنة قيمتها ٣٥٥مليار دينار اما الموازنة التي طلبناها لعام ٢٠١٠ قيمتها ٢ترليون و٤٠٠مليار علماً اننا طالبناهم بـ ١٧٠٠مليار ولكن ماتم التصويت عليه في مجلس الوزراء وتمت احالتها الى مجلس النواب هو(٢) ترليونان و٤٠٠ مليار ولعل ذلك الرقم الضخم للموازنة يكشف عدد المشاريع التي أُنجزت وكذلك التي على قيد الانجاز والتي تمت احالتها وبدأت تعطي ثمارها اي اننا بحاجة الى مبالغ كي نتمم مابدأناه وانجزناه.

■في أي القطاعات تم التركيز وعلى أي المشاريع تم احالة العقود؟

– يمكن القول بأن القطاعات التي تم التركيز عليها هي المياه والمجاري والصرف الصحي وكذلك البلديات الى جانب تحديث التصاميم الاساسية في العراق والتي تتبناها المديرية العامة للتخطيط العمراني وقد احلنا اكثر من ٣٠مشروعاً تمت المصادقة على التحديث الاساسي لمدن الحلة والنجف والكوفة وكربلاء وسامراء كذلك في الطريق الى المصادقة عليها اما بقية المحافظات فقد أحيلت جميعها واستطيع القول بأن نسب الانجاز عالية فيها واهمية تحديث التصاميم هو تحديد استعمالات الارض وبالتالي فأن المستثمر عندما يأتي هنا يجدها جاهزة ومحددة الاستعمال سواء كان استعمالاً صناعياً ام زراعياً ام تجارياً ام سكنياً.

■تسربت من أوساط اعلامية ورسمية أن هنالك حالات من الفساد المالي والاداري ،ماتعليقكم على ذلك وما السبل الكفيلة لمعالجة الفساد؟

– استطيع القول وبثقة عالية بأن وزارتنا من الوزارات المقلة جداً في ما يخص حالات الفساد المالي والاداري وهذا حتما نابع من طبيعة المعالجة لكل مرافقها فنحن لدينا مجموعة اجهزة قمنا بتفعيلها الجهاز الاول هو دائرة المفتش العام الذي لدينا في كل محافظة من محافظات بلدنا العزيز دائرة مفتش عام لدينا دائرة الرقابة المالية والتي قمنا بتفعيلها كذلك ولدينا ايضاً هيئة التفتيش الاداري قمنا بتفعيلها اضافة الى ذلك كانت لنا حراك على جميع المحافظات حيث طلبنا من هيئة النزاهة ان تقوم بدورها هي الاخرى ولم نكتف بهذا القدر بل حتى الوسائل الاعلامية كنا نشركها بذلك الشأن بأعتبارها السلطة الرابعة ويمكنني القول اضافة الى ماذكرته بأننا قمنا ببعض الاجراءات التي اعتقد انها تخفف وتحد من الفساد ان وجد وهي التي اعتبرها ضمن اختصاصي العلمي وهي مسألة الوقت اي ان كل دائرة من الدوائر ماالذي تحتاجه من المواطن المتقدم اليها بمعاملته كي يأتي هنا المواطن ويعرف مامطلوب منه فقد فرضنا على الدوائر ان لاتتأخر فيها المعاملات اكثر من اربعة ايام واذا كانت هنالك معاملة تحتاج الى كشف او ماشابه فحد انجازها يجب ان لا يتجاوز الاسبوع واذا لم تنفذ فلدينا ايميلات يمكن عن طريقها معرفة سبب تأخير المعاملة وبالتالي فحينما تُحل مشكلة المعاملات للمواطن فلن يكون بعدها مضطراً هنا لأعطاء الرشوة اضافة الى ذلك فأن جلوسنا مع الشركات هو لتذليل العقبات وحلها مباشرة ومن دون وسطاء فأذا كانت مشكلة قانونية نحن نحلها واذا كانت متعلقة بالتسليف ايضاً نحن نحلها واذا كانت تتعلق مع احدى الوزارات فنحن ايضاً نتكفل بحلها وبالتالي فأن مشاريعنا تُنجز بأسرع من الفترة المحددة فنحن لا نواجه اي مشكلة او عائق يوقف عجلة سيرها اي ان مامخطط وفعلي يسيران بخطين متوازيين ولا ابالغ اذا قلت لك بأن المخطط اسرع سيراً من الفعلي والفضل حتما يعود هنا الى المتابعات الجدية والدقيقة مع دوائرنا.

■هل أن دوائر البلدية المرتبطة بوزارتكم بالمحافظات يُخصص لها من الموازنة الاستثمارية ام انها ضمن تنمية الاقاليم والمحافظات؟

–المحافظات وكما تعلمون حسب ما اتفقنا به مع وزارة التخطيط بأن المشاريع التي تنتهي خلال العام مثلاً شبكات الماء المتهرئة او مثلاً بعض الطرق التي يحتاج لها اكساء هذه من مسؤولية تنمية الاقاليم اما المشاريع الستراتيجية كالماء وتحديث التصاميم الاساسية او قضية المجسرات او المولات أوالاسواق الكبيرة اي تلك المشاريع التي تستنزف ميزانية عالية وتحتاج الى كادر كبير للاشراف على اتمامها فهذه تكون من واجبنا ولا نستطيع القول هنا ان ثمة تقاطعاً بيننا وبين تنمية الاقاليم وانما هي عملية ستراتيجية استثمارية تكاملية.

■ما المشاريع الستراتيجية التي تضطلع بها وزارتكم في بغداد والمحافظات ؟

–يمكن القول بأن اهم المشاريع الستراتيجية التي كانت في مقدمة اهتماماتنا في بغداد او المحافظات على حدٍ سواء تتعلق بالصرف الصحي ومشكلة المجاريّ الى جانب الاهتمام بمجال التخطيط العمراني فلدينا احياء كاملة على سبيل المثال تحتاج الى شبكة مياه وايضاً تبليط وشبكة مجار وبمطالب عالية التكلفة فنحنُ هنا نضطلع بها بأعتبارها من المشاريع الستراتيجية الكبيرة اضافة الى اهتمامنا بالمنتجعات والمتنزهات الترفيهية المركزية التي هي اليوم تتوسط كل محافظة عراقية كمتنزه كربلاء وكورنيش الناصرية ومتنزه الخورة في البصرة فنحن نتولى مهمة انجازها علماً اننا كوزارة بلديات قد خصصنا مبالغ مالية كبيرة بأنجاز متنزه في كل مدينة وقضاء وناحية لكل محافظة من محافظات العراق.

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

لماذا لم تعمم تجربة كردستان في معالجة أزمة السكن إلى مناطق أخرى؟

الإقليم بحاجة إلى أكثر من 400 الف وحدة سكنية

■ تحقيق / سعاد الراشد

أزمة السكن في العراق أزمة لم تكن وليدة الساعة بل تمتد الى عقود طوال إستعصت حلولها على جميع الحكومات والأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق، وتفاقمت عاما بعد اخر ، خصوصا مع الإنفجار السكاني الذي شهده العراق مؤخرا، حيث هناك مؤشرات على بلوغ عدد سكانه الى ما يفوق الثلاثين مليون نسمة. والمشكلة الأساسية هي أن هذا الإنفجار السكاني لم تصاحبه مشروعات إسكانية تخفف من حدة الأزمة.

في كردستان هناك حملة شاملة للإعمار والتنمية شملت معظم القطاعات الخدمية، وتسعى حكومتها عبر خطة إنفجارية للإسكان إستقدام الإستثمارات الخارجية.

وساهم تشريع البرلمان في كردستان لقانون خاص بالإستثمار يسمح للمستثمرين الأجانب بتشغيل رؤوس أموالهم بكل حرية ويسر، مع ضمان تنقل الأرباح الناتجة عن مشروعاتهم، في تشجيع حكومة الإقليم للحركة الإستثمارية وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا ما دفع بتدفق الإستثمارات الى كردستان التي تتمتع بأوضاع أمنيةً مستقرة جاذبة أصلا للإستثمارات الأجنبية.

وأوضح مصدر حكومي ان حكومة الاقليم بدأت بفرض شروط إسكانية على المستثمرين الأجانب كشرط من شروط السماح لهم بإستثمار أموالهم في مشاريع القطاعات الأخرى، حيث أن المستثمر الأجنبي الذي يريد إقامة مشروع كبير في الإقليم يتحتم عليه تنفيذ بضعة مشاريع سكنية وخدمية ثانوية كشرط من شروط السماح له بتنفيذ مشروعه الكبير. هذا إضافة الى محاولة حكومة الإقليم حل مشكلة البنوك والقروض العقارية المقدمة للمواطنين، فصندوق الإسكان الذي أنشأته الحكومة يقدم دعما كبيرا للشركات الراغبة في بناء المجمعات أو الوحدات السكنية، من خلال تحمل جزء من كلفة تلك المشاريع، وتقسيط أثمان تلك الوحدات على المواطن وبشروط ميسرة، الى جانب محاولتها تقليل تلك الكلف الى الحد الأدنى الذي يتناسب مع أصحاب الدخول الواطئة.

وقال المصدر : تسعى حكومة الإقليم الى رفع الفائدة المفروضة على القروض العقارية والتي يعارضها رجال الدين بإعتبارها نوعا من الربا، ما يمنع الكثير من المواطنين من اقتراضها من المصرف لهذا السبب، وهذا دعم آخر من الحكومة لحل مشكلة السكن في كردستان.

دلشاد مصطفى وهو موظف في مديرية الماء والمجاري باربيل قال: " انه رب اسرة متكونة من ثلاث عوائل ولديه ثلاثة اولاد متزوجين وكلهم يسكنون في بيوت الايجار ، علما ان ابا دلشاد كان يمتلك بيتا خاصا به في مدينة كركوك ، ولكن سياسة النظام السابق والاضطهاد الذي مارسه اضطره الى الرحيل عن مدينته بعد بيع البيت والهجرة هو وعائلته الى اربيل. واخبرنا أبو دلشاد " انه ادمن على ملء الاستمارات التي تخصص لتلك الشقق وتسليمها عن طريق الدائرة او عن طريق المحافظة ، ولكنه يرى ان مصير تلك الاستمارات كانت دائما الى سلة المهملات في ظل الواسطات والمحسوبية!!

تصميم حديث وبناء راقٍ

من جانبها ترى سلمى محمد التي استلمت احدى الشقق في مجمع كسنزان السكني في مدينة أربيل انها في غاية الروعة من حيث البناء والتصميم والحداثة والتجهيز، وتعتبر ان هذا انجاز كبير للمواطن ذي الدخل المحدود ، والشقق ذات مساحة كبيرة جدا متكونة من ثلاث غرف وصالة ومخزن اضافة الى اللوازم المطبخية من ديكور واثاث، معتبرة ان هذه التجربة يجب ان يستفيد منها جميع ابناء العراق الذين بقوا ولفترة طويلة يعانون من تلك الازمة.

خدمات عالية

ايلاف عبد القادر ترى ان الشقة التي استلمتها في المجمع السكني نفسه تتمتع بجميع الخدمات من كهرباء وماء ومجارٍ وشوارع معبدة اضافة الى مدينة الالعاب التي تتمتعُ بها اغلب الوحدات السكنية.

اجور تسديد رخيصة

وعن عملية التسديد قال علي عبد العزيز : ان المواطن يقوم أولا بدفع ٣٠٠٠ دولار مقدما ومن ثم يستقطع منه ٥٠ دولاراً شهريا وهي اجور تسديد رخيصة بالمقارنة مع الايجارات التي يدفعها المواطن كل شهر والتي ترهق كاهله وخاصة ذوي الدخل المحدود .

عملية القرعة بعيدة عن الشفافية

ويبدو أن آمال الحصول على شقة سكنية ما زالت بعيدة عن كثيرين بسبب قلة تلك الشقق من جهة، وإعتماد الواسطات للحصول عليها من جهة أخرى، يوضح اشتي كامل ان الآلية في البداية اعتمدت على القرعة، وكانت الية في غاية الشفافية في البداية، ولكن في المراحل الاخيرة خضعت الى مبدأ الواسطة والمحسوبية، فحرم الكثيرون من فرصة الحصول عليها.

أما شيرزاد محمد وهو من الاسر ذوي شهداء الانفال قال:" لم نستلم اي شقة علما ان لدينا شهداء ونحن من العوائل التي تنطبق عليها الشروط، ولكن الى الان لم نستلم ، وقدمنا اكثر من استمارة الى المحافظة والى الدائرة التي انتسب اليها لمن تنادي في ظل الواسطات والمحسوبية والمنسوبية!!

رئيس هيئة الإستثمار: لدينا مشروع بتشييد 150 ألف وحدة سكنية وبقروض ميسّرة

حكومة الإقليم بصدد رفع الفائدة الربوية على قروض المصرف العقاري

إتجهنا الى قطاع رجال الأعمال وإلتقينا بحميد عبد الفتاح الذي أشاد كثيرا بقانون الاستثمار في اقليم كردستان، وان هناك الكثير من المرونة التي يتضمنها القانون وهو بعيد كل البعد عن الروتين و البيروقراطية الموجودة في اغلب مؤسسات الدولة العراقية" مشيرا الى" ان هناك تنسيقا عاليا بين هيئة الاستثمار وبقية الوزارات لتسهيل مهامنا" موضحا " انه اتجه الى قطاع الاستثمار لان عملية الربح تكون فيه سريعة ومضمونة خاصة امام وجود ازمة السكن وتهافت الكثير من الناس لشراء الشقق ".

أما الخبير الدكتور عبد الباسط كريم مولود وهو وزير تجارة عراقي سابق فقد تحدث عن دور القطاع الخاص في تنشيط القطاع السكني: من المعلوم ان الاقليم يعاني من ازمة سكن مزمنة، وحسب تقدير الخبراء هناك حاجة فعلية الى ما يقارب ٤٠٠الف وحدة سكنية وعلى مدى ١٠ سنوات قادمة،ولكن هناك مشاركة فاعلة من القطاع الخاص في اقامة مشاريع كبيرة ، وهذه المشاريع لها دورها في ايجاد فرص العمل لتشغيل الايدي العاملة ، اضافة الى ذلك لدينا مساحات كبيرة غير مستغلة يمكن استغلالها لسد هذه الازمة، ولا نتصور ان يكون هناك مانع لدى المستثمر الاجنبي او الوطني لتقديم مشروعات شراكة مع الدولة، وهذا مايحتاجة المستثمر ، وبما ان السلطة عبارة عن قواعد وقوانين يجب ان تكون حاضرة مع القطاع الخاص، وان المزج بين قاعدتين القطاع الخاص والحكومي وارد ، وهناك الكثير من الشراكات في هذا المجال، ولكن التجارب السابقة كالقطاع المختلط لم تشهد نهوضا بحيث يتمكن من ان يتحول الى قطاع فعال، وأعتقد بأن دور الحكومة يكمن في توفير الحماية القانونية للمواطنين وبقرارات عادلة تكون عامل جذب للمستثمر" مضيفا " ممكن أن يكون للحكومة دور في منع الفساد الاداري المستشري في دوائرها وهذه الحالة غير موجود في القطاع الخاص".

اما رئيس هيئة الاستثمار في اقليم كردستان هيرش محمد امين فتحدث عن مدى اهتمام الهيئة بالنهوض بهذا القطاع موضحا اهم الضوابط التي اخذت بنظر الحسبان لتوفير السكن لبعض الشرائح من المجتمع، وقال: " في الحقيقة لدينا قيد التنفيذ انشاء صندوق للاسكان، ففي الفترة السابقة كانت الشركات تأتي الى اقليم كردسان لانشاء مجمعات وقرى سكنية ولكنها في وقت معين، ومن خلال مراجعتنا لنشاطها رأينا ان نوعية المشاريع جيدة ولكنها لاتخدم الشريحة العامة للمجتمع لإرتفاع كلفتها ، باعتبار انها كانت من طراز الابنية الراقية والغالية الثمن ، لذا اقترحنا مشروعا جديدا لدعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود من خلال انشاء صندوق الاسكان برأسمال ١٠٠ مليون دولار يقدم قروضا طويلة الأجل للمواطن لشراء وحدة سكنية من ضمن المشاريع المجازة بضوابط معينة، وفي الوقت نفسه وإثر دراستنا للوضع الاقتصادي في الاقليم اخذنا الكثير من الامور بنظر الحسبان، ففي بعض الحالات اعطينا حق اقتراض ٥٠ ٪ من كلفة المشروع لبعض الشرائح منها المعاقون وعوائل الارامل وسكان الاقضية والنواحي وذوي الشهداء والانفال وشريحة الشباب التي تقل اعمارهم عن سن الثلاثين، هذا المشروع في كردستان يتضمن حالياً بناء ٢٥ الف وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود وهو قيد الانجاز والرقم نفسه تحت الدراسة لمنح الاجازة لهم ،ومن خلال المشروع حاولنا قدر الامكان التركيز على تقديم خدمة ميسرة للمواطنين من ذوي الدخل المحدود كجزء من الحلول للتغلب على أزمة السكن.

وأضاف:" ان المستثمر مطالب بجدوى اقتصادية للمشروع وهو يغذى بالمعلومات الموجودة في هيئة الاستثمار ، ومن خلال عملنا والتنسيق مع المؤسسات التابعة لوزارة التخطيط وجدنا ان كردستان بحاجة الى الاف اخرى من الوحدات السكنية وبما يقارب ١٥٠ الف وحدة سكنية خلال سنوات الخمس القادمة ، ونلاحظ حاليا أن هناك تهافتا من قبل المواطنين على مشاريع الاسكان ، فعندما يتم الترخيص نرى مباشرة أن المواطنين يتصلون بالمستثمرين لشراء الوحدات السكنية، فبدأت عملية البيع قبل التنفيذ ، وهناك مخاوف لعدم تكرار المشاكل التي حدثت في بلدان اخرى حيث اصبح راس المال عبارة عن كتل كونكريتية وابنية ولا يتمكن الناس من شرائها لذلك توقفنا عند ٢٥٠٠٠ وحدة سكنية وقمنا بمراقبة الاسواق العقارية، اضافة الى ان لدينا افكارا جديدة للتعامل مع صندوق الاسكان، اذ حسب تصوراتنا فإن الشريحة التي تملك ٢٥٠٠٠ الف دولار هي قليلة ومحدودة ، ولذلك ركزناعلى الشريحة التي تملك اقل من هذا المبلغ، ووجدنا ان بعض المشاريع يمكن إنجازها من خلال البنوك ولكن بشروط ، احدها هو ان يقترض المستثمر من البنك وتقوم الحكومة بدفع الفوائد واعطاء الضمانات وهذه وسيلة او التفاف على النظام المصرفي ، وتشجيع البنوك لتمويل المشاريع حسب استشارتنا مع المستثمرين اذ أن الحكومة سوف تدعم تلك الشركات كي نسهل للمواطن من دون اي مقدم يمكنه شراء وحدة سكنية بحدود ٤٠٠٠٠ دولار، وهذا ما نريد أن نعممه على جميع المستثمرين للتغلب على هذه المشكلة المزمنة، مشكلة السكن في كردستان.

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

مشهداقتصادي

الاقتصادي
انتشار الباعة المتجولون على قارعة الطرق رغم العنف

الاقتصادي
ارتفاع اسعار العنبر وقلته في الاسواق

الاقتصادي
عودة القطارات الى الخدمة ولكن بالقديمة منها

الاقتصادي
اين البرتقال العراقي وسط انتشار المستورد

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5)
كانون الثاني 2010

اقتصاد السوق الاجتماعي

مقارنة وتحليل وتعشيق التجربة الالمانيةمع مرتسمات لخلق اقتصاد عراقي بعد التغيير

الجزء الثاني

■ احمد كاظم حبي×

ثانياً :في التجربة والممارسة :

لابد بداية من التذكير بأن هذا الفكر نشأ بين المثقفين في الجامعات ولم يكن وليد تراث سياسي محدد ومتجسد في حزب وان كان يبدو اليوم مرتبطاً عضوياً بالحزب الديمقراطي المسيحي الالماني، والواقع ان الحزب الديمقراطي المسيحي الالماني عندما تأسس غداة هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية مستوعباً كوادر حزب الوسط (الكاثوليكي) الذي انحل عام ١٩٣٣م، انطلق على اساس برنامج سياسي واجتماعي أقرب الى اليسار(مؤتمر شباط ١٩٧٤م)،متأثراً بتيار(الاشتراكيين المسيحيين).

كان الشعب الالماني يعيش في ظل تقنين صارم واقتصاد مركزي موروثين من الحرب،رافقهما عوز شديد وسوق سوداء نشطة. وكان لودفيك ايرهرد استاذا جامعياً من رواد مدرسة " الاردوليبرالية"، استعان به حاكم بافاريا العسكري بصفته مستشارا اقتصاديا. وشاءت الظروف والصدف ان كلفت الجيوش الحليفة ايرهرد بادارة الاوضاع الاقتصادية والمالية في منطقتي الاحتلال الامريكي والبريطاني لشغور المركز،فبادر في حزيران ١٩٤٨، من دون تنسيق مسبق مع قياداتها، الى عملية انقلابية كان قد حضّر لها نظريا منذ زمن، فاعلن في قرار يقف عند حافة الاشرعية، الغاء النقد الالماني المتداول، في يوم واحد، وتقديم سلفات محدودة من وحدات نقدية جديدة لكل مواطن، وتحرير جميع السلع من قيود الاسعار. نجح الانقلاب وزالت السوق السوداء للتو، وعاد الالمان بسرعة الى العمل وارتفع الانتاج بنسبة ٥٠٪ خلال بضعة اشهر. وقد اتى تبنى الحزب الديمقراطي المسيحي لتوجه " اقتصاد السوق الاجتماعي" الليبرالي في مؤتمره الثاني في تموز ١٩٤٩، تكريساً لنجاح الانقلاب الذي قاده لودفيك ايرهرد واستيعاباً له، فقزا الى اليوم، فان الساحة التي تبرز فيها تاثيرات فكر "اقتصاد السوق الاجتماعي" بشكلها الاوضح ليست الساحة الالمانية بل الساحة الاوروبية حيث ينص مشروع الدستور الاوروبي (الذي تعطل اقراره) ومعاهدة لشبونه (التي يفترض ان تحل محله) على "ان الاتحاد الاوروبي يعمل من اجل اقتصاد سوق اجتماعي مع السهر على تنافس حي ".

اما اذا عدنا الى تاريخ تطبيق هذا الفكر وتاثيره على السياسات الاقتصادية في المانيا ذاتها، فيمكن التعرف الى فصلين كبيرين:

مرحلة اولى ايام كان لودفيك ايرهرد وزيراً للمالية ثم مستشاراً بين ١٩٤٨و١٩٦٦،وهي تمثل العصر الكلاسيكي والتاسيسي لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، وكانت مرحلة اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي، ثم، بين ١٩٦٦ واليوم، تعاقب لثلاث مراحل اجمعت على اعتماد موقف ايجابي من مقولات "اقتصاد السوق الاجتماعي"،لكنها خلعت عباءتها على مضامين اقتصادية مختلفة:

■ تحت قيادة الاشتراكي ويلي برانـدت (١٩٦٦ الى ١٩٨٢)، تم مزج اطروحات "اقتصاد السوق الاجتماعي" مع الاطروحات اليسارية، لاسيما بعدما تخلى الحزب الاشتراكي في مؤتمر باد غودسبرغ، عام ١٩٥٩، عن مرجعيته الماركسية ليتحول الى التوجه الاصلاحي، متاثراً بالنجاح السياسي لتطبيق نظرية " اقتصاد السوق الاجتماعي" خلال الحقبة السابقة، فتوسع دور دولة الرعاية وتعزز موقع النقابات وارتفع العبء الضريبي، وكان عنوان المرحلة داخلياً قطف ثمار مرحلة اعادة الاعمار،وخارجياً ارساء التهدئة مع الكتلة الشرقية مثلما تعامل معه حزب البعث بعد عام ١٩٦٨ لغاية الاصلاحات المزمعة في ١٩٧٨و١٩٧٩وما تلاه ١٩٨٤-١٩٨٥.

■ عاد الديمقراطيون المسيحيون الى السلطة مع هلموت كول (١٩٨٢الى ١٩٩٨)، تحت عنوان اعادة تصويب السياسات الاقتصادية وتقويمها وفق النظرية الاصلية، لكن انهيار جدار برلين وضرورات توحيد المانيا فرضت توسعاً هائلاً في الانفاق، ولم تجر ادارة عملية التوحيد وفق النهج المتقشف الذي اعتمد في مرحلة اعادة الاعمار، ولم يكن نجاحها باهراً كذلك، ولا تمكنت الحكومة فعليا من لجم المكاسب الاجتماعية التي تحققت في المرحلة السابقة وهذا يشابه ما تعامل معه نظام بعد التغيير في ٢٠٠٣ مع ما رافقه من انهيار لبعض ما كان يسمى مكاسب اجتماعية.

■ عاد الاشتراكيون الى السلطة مع غيرهرد شرودر (١٩٩٨الى ٢٠٠٦)، فتولوا هم، الى حد بعيد، تنفيذ المهمة التي فشل اليمين في تطبيقها. وشهدت المرحلة تحديداً اقرار النظام النقدي الاوروبي الموحد ومن ضمنه معاهدة الاستقرار المالي التي تستوحي بجذافيرها مبادئ "اقتصاد السوق الاجتماعي".

وفي المحصلة، لا يمكن اعتبار كل ما حصل في المانيا، منذ الحرب العالمية حتى اليوم، نتاجا لنظرية "اقتصاد السوق الاجتماعي"،لان في المانيا الكثير من الاحزاب والاطراف السياسية المختلفة، وحتى ضمن الحزب الديمقراطي المسيحي تيارات متعددة لم تلتزم جميعها بالنظرية، وقد تطورت الافكار مع الزمن، لا بل ان الكثير من العناصر التي تعتبر مكونة للنموذج الالماني، ليست فقط غير مندرجة ضمن سياق فكر السوق الاجتماعي، بل هي مناهظة له، تحديداً التوسع في " اقتصاد الرخاء" ومسالة المشاركة في الادارة واعتماد المفاوضات القطاعية.

اللافت في هذا المسار النظري- العملي المركب امران:

١.اذا اراد المراقب متابعة المسار خلال نصف قرن من زاوية نظرية " اقتصاد السوق الاجتماعي" يستوقفه التباس المواقع والمواقف حيالها: فملكيتها الاصلية سجلت على اسم حزب لم يرع نشوءها، بل تبناها انتهازاً بعد احرازها نجاحا باهراً غير متوقع، ثم اتى حزب منافٍ، فاستبدل مرجعياته الاصلية بجزء من مقولاتها، مكرساً نجاحها الصوري،لكنه انعطف بالمزيج الذي الفه وفق توجهاته الاصلية المناقضة لها، والما عاد الحزب الاول الى السلطة لترميم الهيكل لم يبدل في الامور كثيراً، بل ترك مهمة " التصحيح" للحزب المنافِ،وان اتى التصحيح اقرب الى النيوليبرالية الامريكية. فنظرية "اقتصاد السوق الاجتماعي"، مثلها مثل سائر النظريات السياسية والاقتصادية، تحولت بسرعة مادة لاعادة التاويل والاستخدام في سوق الافكار والسياسة.

٢.لكن امعان النظر في هذا المسار من زاوية محصلاته المؤسسية يسمح بالتعرف، وراء الحركة المتذبذبة لرقاص الايديولوجيا، الى منحى متصل سمته التراكم. وعلى هذا الصعيد، وبانتظار تبلور نظرية لنشوء النظريات وتطورها، قد تاتي يوما وقد لا تاتي ابداً، يمكن القول استناداً على التجربة، ان نظرية " اقتصاد السوق الاجتماعي" كانت على المدى الاطول، نظرية تاسيس الدولة وهي،لهذا السبب، تجلت بنجاح استثنائي مرتين: مرة في مرحلة اعادة بناء المانيا على انقاض الحرب، وانما ايضاً على انقاض المقولات القومية من نازية ومن بسماركية، ومرة ثانية في مرحلة بناء اوروبا، وهنا ايضاً على انقاض اوهام الامبراطوريات.

لذا فان ابرز ما يستحق المقارنة بين تجربتي المانيا والعراق هي عملية اعادة الاعمار في كل منهما،اولاً لاهميتها التاريخية والسياسية وليس الاقتصادية فقط، وثانياً لانها تتصل مباشرة بلب نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد وفرت لها ابرز نجاحاتها التطبيقية.

يمكن اختصار المقارنة تحت ثلاثة عناوين: المساعدات الخارجية، السياسة النقدية، والسياسة المالية.

١.اول ما يرد في الحديث الرائج عن اعادة اعمار المانيا الكلام عن " خطة مارشال" وما وفرته لالمانيا من مساعدات، وغالبيتها من الهبات. والواقع ان مجمل هذه المساعدات لم يتخط مليارا ونصف المليار من دولارات تلك الايام، وقيمتها الحالية توازي عشرة اضعاف هذا المبلغ تقريباً، اي نحو ١٥ مليار دولار من دولارات اليوم. واذا ما قارنا هذه المساعدات بما اتى الى العراق من هبات وقروض وامـوال، قياساً على حجم الاقتصاديين وعدد السكان واتساع الدمار في البلدين، فانها تبدو هزيلة تماما.

٢.ثانياً، على صعيد السياسة النقدية، كان اول ما برزت من خلاله نظرية " اقتصاد السوق الاجتماعي" الى العلن، في العام ١٩٤٨، عملية التصغير الهائلة (بنسبة ٩٠٪) والمفاجئة لحجم الكتلة النقدية في المانيا، بحيث حول قسرياً كل عشرة رايش مارك الى دويتش مارك واحد جديد، مع حد ادنى قدرة ٦٠ دويتش مارك لكل فرد يضاف اليها ٦٠ دويتش مارك لكل عامل في مؤسسة، وذلك بغية لجم التضخم وكسر آليات السوق السوداء، ولكي تنطلق العجلة الاقتصادية من كتلة نقدية صغيرة تنمو مع الانتاج وهذا لم يحدث اثناء استبدال النقد بعد ٢٠٠٣ في العراق فقد قمنا بعكس ذلك تماماً، فعملنا بجهد متواصل لتقليص محدد حجم الكتلة النقدية، ويكثر من يقولون ان الوضع الاقتصادي لدينا ممتاز لان السيولة تزيد بنسبة ١٠٪ كل سنة، وزاد احدهم مؤخراً، من موقعه المسؤول،ان لا داعي للقلق على الاقتصاد لان السيولة وفيرة ومتنامية دوما، وبما ان السيولة هي العصب الاساسي للنمو، فالنمو مضمون والازدهـار حاصل نعم حققنا في العراق طلباً مفعّلاً بواسطة الرواتب ولكن لم يدعمه عرض مفعّل من قبل الانتاج المحلي خصوصاً.

٣. ثالثاً، في السياسة المالية، بعد سنتين او ثلاث من نهاية الحرب، بلغت الموازنة الالمانية نقطة التوازن وبدأت تسجل فوائض، وبدأ الميزان التجاري يحقق بدوره فوائض في سنة ١٩٥٢. اما في العراق فاننا نقول اننا اشترينا السلم بالمال، وهو مال المواطنين، وجمعنا دينا لم يصل الى مستوياته دين اي بلد حتى في ازمة الحروب، وما زلنا نسجل سنة بعد سنة عجزاً تجارياً وعجزاً في ميزان عملياتنا الجارية غير مسبوقين (وهذا ما يتمثل بميزانية تشغيلية لاسناد الجهات الامنية امام ميزانية استثمارية منهاره).

بشكل عام، يكفي التذكير لتبيان الفرق في التوجه الاقتصادي ان عدد ساعات العمل الوسطي بقي اعلى من خمسين ساعة اسبوعياً في المانيا حتى سنة ١٩٥٧،بينما في العراق تم الاستغناء عن مواجهة الاعمار، بوصفه تحدياً وفرصة في الوقت ذاته، بالاعتماد على تدفق الريوع والاموال واقامة مضخات لزيادة حجم هذا التدفق عن طريق عوائد النفط وكان من نتيجة ذلك اننا لم نحقق نمواً، بل راكمنا دينا والاهم اننا بالتالي لم نبن دولة بهذه المناسبة. وما عملية الفساد الاداري والمالي الا عملية تمويل للاحزاب لاختطاط عملية سياسية بهذه الاموال من جهة وخلق طبقة ارجوازية صغيرة قد تكون نواة لطبقة صناعية ولكن هيهات فالعقلية العراقية غير متكاملة الهوية ولذا هربت الاموال للاستثمار بالخليج وخصوصاً في الاردن ومصر والامارات.

والسؤال الذي يطرح اليوم، عن الاسباب التي جعلت المانيا تستعيد انتاجها قبل الحرب خلال خمس او ست سنوات بينما ما زال مستوى الدخل الفعلي للفرد في لبنان حتى اليوم من دون مستواه قبل الحرب بنحو ٣٠ الى ٤٠ ٪. واذا كانت آثار الدمار قد زالت اليوم من المانيا، وعاد السائح يشاهد الواجهات القديمة للمساكن والكنائس والمتاحف والقصور، فيجدر استذكار صور عام ١٩٤٥ لقياس ما معنى الدمار.

تقودنا هذه المقارنة الى مسالة بالغة الاهمية، نظريا وعمليا، بخصوص طبائع الدمار وسياسات الاعمار.

لعل تفسير الفرق في نتائج الاعمـار بين المانيا والعراق يمكن في اختلاف الهيكلة الداخلية للتدمير بين مكوناته الثلاث: راس المال المادي، وراس المال البشري، وراس المال المؤسسي، كلها قياسا على حجم السكان.

من هذه الزاوية فان الدمار في المانيا كان ماديا بشكل رئيسي، مات كثيرون وجرح كثيرون وترك كثيرون في الاسر، انما الذين بقوا في المانيا الغربية او نزحوا اليها كانت كفاءاتهم الفردية محفوظة ووفيرة، فلم يهاجروا، وكانت الاطر المؤسسية غير العسكرية من جامعات وادارات عامة ومؤسسات خاصة، ما تزال قائمة. هذا يعني ان راس المال المادي قد طال تدمير ساحق ليس بالمطلق فقط، بل قياسا على عدد السكان لكن راس المال البشري وان كان قد اصيب بشدة فان ما تبقى منه كان بنفس نسبة السكان ان لم يكن اعلى واما راس المال المؤسسي فلم ينهر.

ماحدث عندنا كان على العكس تماماً حصل دمار مادي

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5)
كانون الثاني 2010

ليستهان به لكن رأس المال البشري اصيب باكثر من ثلاثين سنة من النزيف المستمر ولم يعد المهاجرون ورأس المال المؤسسي إنهار ولم يقم وهنا يكمن الفشل الذريع لاسيما من خلال توجهه لاعادة بناء الدولة على مقاييس المحاصصة والديمقراطية التوافقية وعلى اساس تالفها فكان هذا التوجه قاضياً على ماتبقى من البنى المؤسسية العامة اضافة الى ما اصاب المؤسسات الخاصة من مضار وهي في الاصل معوقة وعليه فان ما اعتبر من مسألة ان الدمار كان مادياً تبين فيما بعد ان الخسائر المادية كانت اكبر، بل بقيت اقل بكثير من الخسائر في رأس المال البشري وبشكل اخص في رأس المال المؤسسي.

ثالثاً: في علاقة التجربة بالنظرية وتأثيرهما المتبادل

كيف تتأثر النظريات بالتجارب، وكيف تؤثر النظريات في التجارب؟

يتجه البحث عادة نحو تأثير الفكر على الممارسة ولكن سيرة فكر (اقتصاد السوق الاجتماعي) تدعو للنظر في التأثير المعاكس، أي كيف تؤثر التجارب على النظريات، وذلك من خلال بضع زوايا:

اول ما يسترعي الانتباه ان هذه المنظومة الفكرية،على الرغم مما اثبتت من نجاح في ملاقاة حاجات المانيا، في ظرف تاريخي واقتصادي معين، بدأت في اطار جامعي، وما كان لها ان تنتقل الى العلن بالسرعة التي ميّزتها، لولا ثغرة ظرفية استغلها رجل تحلى بجرأة استثنائية في لحظة سانحة، بعدما تسلح بعدّة نظريات حضّرها خلال سنوات. حوادث كهذه لايمكن برمجتها،لكن حظوظ حصولها تتضاعف في حالة توافر عدد من العوامل اهمها، من جهة أولى، وجود بيئة فكرية متماسكة وكفوءة تشجع على بلورة الغُدد المفهومية وعلى دعم الإجراءات التأسيسية، وهذا ما أمنته الجامعات الالمانية تحت الحكم النازي واثناء الحرب، ولاسيما جامعة فرايبورغ، ومن جهة ثانية، تقبل النخب المجتمعية لتبدل مفاجيء في القيادات على اثر زلزال تاريخي، وهذا يفترض عدم انزواء الجماعات دفاعياً بشأن (زعامات) منها وفيها.

بشكل اكثر عمومية تستوقف المراقب مسألة تواتر النظريات الاجتماعية وتقلب الاهواء تجاهها، فعندما تروج نظرية تبدو سابقتها باطلة لا بل سخيفة أحياناً،فيخال المرء أن المعرفة تجتاز المحطات تباعاً وان لارجعة ممكنة الى الوراء، واذا بالعديد من النظريات يدعي تجديد نظريات قديمة ويضيف نعت (نيو) امام تسميتها او انه اذا اصغى قليلاً وتجرأ على العودة الى النصوص القديمة، بعقل منفتح، يسمع في النظريات الجديدة أصداء لمقولات قديمة، وكأن لا تراكم يذكر، بل تأرجح رقّاص. المرجح ان الانطباعين صحيحان إذا اقتصر النظر على حيّز المقولات الفكرية. والأمر ينجلي إذا ربطت كل نظرية بالبيئة التي نشأت فيها وبالتحديات التي أنتجت لمواجهتها من هذا المنظار تأتي مقولات اقتصاد السوق الاجتماعي لا لمجرد تجديد للبيرالية سطح نجمها في زمن وضاع بعد ذلك في غياهب التأويلات والاستخدامات، بل بوصفها جواباً مركزياً على مسألة تاريخية محددة هي إعادة تأسيس الدولة في المانيا في ظرف الهزيمة والاحتلال وفي مواجهة مختلف صيغ التوجه المركزي سواء بسبب فشلها (البسماركية والنازية) أو بسبب رفضها للاشتراكية.

عودة الى احجية التردد والتراكم في حركية الفكر الاقتصادي السياسي وأخذاً بالاعتبار ان كل تيار من تياراته يأتي في سياق مواجهة تحد تاريخي محدد فأنه يمكن القول ان النظريات تبدو وكأنها لا تراكم معرفة وتجربة اذا نظر اليها من زاوية نشأتها وفاعليتها وتسويقها لأن كلاً له ظرف تاريخي خاص بينما المعرفة والتجربة تتراكمان في ثنايا مؤسسات ترعى صياغة النظريات وتطبيقها وفي اطار منهجية خاصة في علم من العلوم بحيث تأتي كل نظرية لتركّز على مفصل معين من آلية أوسع منها وان كانت غير محددة المعالم في غياب (نظرية النظريات).

في هذا السياق الأخير اي نظرية بين النظريات يمكن القول ان اطروحات السوق الاجتماعي متى وضعت بين المرجعيتين الفكريتين الكبيرتين لليبرالية والماركسية تعتبر ان عمل السوق هو الاجدى على الصعيد الادنى للتنسيق بين سلوكيات الافراد والمؤسسات بينما هو خاضع او متضمن في آلية ضبط اعلى مرتبة هي آلية ضبط معرفية تنظيمية، على ان تقوم بها سلطة الدولة وترتكز على المجالس العلمية التي سميت في المانيا بالسلطة الرابعة وهي بهذا المعنى ترسم تراتبية بين آليات الضبط السوقية وآليات الضبط التنظيمية مع اعطاء اولوية للثانية كاطار للاولى بينما المقولة الليبرالية الكلاسيكية ترسم تراتبية معكوسة بحيث تصور آلية السوق على انها الضابط العام بينما الآلية التنظيمية هي الجزء وهي تتكرس على صعيد المؤسسات ولاسيما المؤسسات الكبرى فالمؤسسات الكبرى في داخلها لا تخضع لآلية السوق ، بل تخضع لآلية التنظيم هذه النظرية تختلف بالتالي عن مقولات التخطيط المركزي التي تنفي او تحجب الى حد بعيد الضبط السوقي وتختلف عن آليات الليبرالية الكلاسيكية التي تنحى بالاتجاه المعاكس وعليه تبدو مسألة تراتبية مرجعيات الضبط مسألة ثابتة.

تعبّر النظريات السياسية الاقتصادية وتتلون مواقف كل نظرية حيالها بحسب ظرفها الموضوعي وهي ربما تشير الى مفصل حساس من نظرية النظريات المحتملة.

أما اذا نظرنا الى الفكر السياسي الاقتصادي بحسب موقعه من المسارات التاريخية فتبرز نقطة التقاء جوهرية واجرائية بين فكر اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقه من جهة ووضعية عدد من بلدان الشرق العربي ومنها العراق وحاجتها الى الفكر والتطبيق من جهة أخرى، ألا وهي دور الفكر الاقتصادي السياسي لصياغة مشروع دولة في ظروف صعبة محددة وتجدر هنا الاشارة الى ان تأخر الفكر الليبرالي في المانيا ليس مجرد ظاهرة فكرية بل هو يتصل بتأخر المانيا عن ركب الدول الأوروبية الرئيسة على الصعيد السياسي حيث توحدت عام ١٨٧١ وانما الاقتصادي ايضاً اذ لم تطلها الثورة الصناعية الا بعد بريطانيا وفرنسا بقرن كامل تقريباً ولاعجب بالتالي ان يكون الفكر الاقتصادي السائد فيها حتى الثلاثينيات شبيهاً بالفكر الاقتصادي الذي غلب على دول العالم الثالث ومنها الدول العربية ومن ضمنها العراق ومحوره سعي الدولة الارادي للتنمية بالاعتماد على الحماية والتوجيه المركزي.

وعلى هذا الاساس تستحق نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي اهتماماً جدياً من الكتل السياسية الحاكمة في العـراق لانها تعيد للدولة والعمل السياسي والاقتصادي موقعاً نحن باامس الحاجة اليه بعد اكثر من ٣٥ سنة تدهور بها النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العراق وفشل ٧٥ سنة في اقامة دولة منذ ١٩٢١م لنستفيد من هذه التجارب المرّة وتعشيقها ماعاشته المانيا في حربين عالميتين دامتا معاً اكثر من اربعين سنة، فتمكنة بعد ذلك من اقامة نظام ديمقراطي مستقر مع الاشارة الى ان لا فكر يتراكم ويصقل ويفعل في الاحداث بغياب الدولة والمؤسسات التي تدور في فلكها، فالدولة شرط وشكل لتأثير الفكر في المجتمع وهي حاجة ضرورية حتى لو غامرت بالحرب.

وأخيراً...إن نضع ما تقدم أمام اصحاب الاختصاص من اقتصاديّ وسياسيّ العراق فهو عبارة عن فتح باب للولوج بصورة مهنية ووطنية لصياغة دستور اقتصادي نعتقده هو العمود الفقري لاستقرار وازدهار البلد... ولا يخفى علينا الخطوط التي تسند هذا النظام للسوق الاجتماعي وهو قانون توزيع الثروة النفطية ولنا رؤية اقتصادية لها سيتم نشرها في وقت لاحق.

× رئيس مهندسين أقدم
وزارة النفط

السعر المناسب لشراء أسهم شركات القطاع المصرفي

■ محمد صالح الشماع

يحتاج المستثمر الرصين في سوق المال الذي يشتري سهم الشركة لغرض الحصول على حصته من الأرباح التي توزع نقداً أو أسهم مجانية بعد انتهاء السنة المالية، إلى معرفة مقدار العائد المتوقع ليبني قراره الاستثماري بالشراء أو الاستبدال على أساسه اذا وجد أن مايٍ حصل عليه٬يشكل ١٥٪ سنوياً من المبلغ المستثمر على الأقل باعتبار أن سعر فائدة الاستثمار المالي المأمون لدى المصارف المحلية هو ١٠٪ سنوياً وأضيفت الـ ٥٪ مقابل مخاطر السوق، ونظراً لأن المتوقع توزيع الأرباح السنوية المقبلة لا يتعدى الشهر السادس من العام المقبل، أي بعد نحو ثمانية شهور، فمن يشتري الآن عليه أن يشتري السهم الذي يدر عليه عائداً لا يقل عن ١٠٪ من المبلغ المستثمر عن مدة ثمانية شهور أي ١٥٪ سنوياً.

حاول الجدول الآتي أن يجري تقديراً للأرباح السنوية المقرر توزيعها على المساهمين في ضوء الأرباح التي حققتها شركات القطاع المصرفي المدرجة فيه بموجب البيانات المالية للفصل الثالث من سنة ٢٠٠٩، على غرار التقدير الذي سبق أن تم تبعاً للأرباح نصف السنوية المتحققة ونشر في الجزء الأول من هذه الدراسة، لغرض الوصول الى تقدير جديد للسعر المناسب لشراء سهم الشركة الذي بموجبه يحصل حامله على المكاسب أعلاه بالأقل، لكن هذا الاحتساب يشوبه العديد من المآخذ والتحفظات والتحذيرات سبق أن ذكرنا بعضها ونعيد بيان أهمها مع الإضافات:

١- إن الأرباح الفصلية الإجمالية هي غير مدققة، فهي إذاً غير مؤكدة، ولاستخراج الربح السنوي أفترض الجدول أن أرباح الشهور الثلاثة القادمة هي بمستوى معدلها في الفصول الثلاثة، وهذا ما لم يحصل في بيانات تلك الفصول، حيث لم تكن الأرباح نصف السنوية مقاربة لضعف أرباح الفصل الأول من السنة، وكذا أرباح الفصل الثالث.

٢- لغرض الوصول الى الأرباح الصافية المرشحة للتوزيع على المساهمين، يحتاج الأمر احتساب ضريبة الدخل بنسبة ١٥٪ من الأرباح الإجمالية بعد تنزيل الاحتياطي القانوني لرأس المال بنسبة ٥٪ لغرض تنزيلهما من الأرباح الإجمالية المقررة، لكن بعض إيرادات المصارف لا تخضع للضريبة، وقد توجد مصروفات غير معترف بها من قبل دائرة الضريبة.

ومن المصارف من يقتطع لأغراض الاحتياطي القانوني ما نسبته ٢٠٪ وليس ٥٪ من الأرباح المتحققة. ثم من يضمن أن الهيئة العامة لشركة المصارف، التي يمثلها كبار المالكين، ستقرر توزيع جميع الأرباح الصافية كما افترض الاحتساب؟ وقد يؤدي سوء الإدارة وارتكاب المخالفات الى أن يمنع البنك المركزي العراقي شركة مصرف ما من توزيع أرباحها، ومن شركات المصارف من هي مثقلة بخسائر سنوات سابقة سُتنزل من الأرباح القابلة للتوزيع، ومنهم من لديهم احتياطيات أخرى ظاهرة أو مخفية ستضاف الى الأرباح المتحققة عند التوزيع وكذا أرباح السنوات السابقة.. وهكذا، الأمر الذي يفقد السيطرة على تقدير سعر شراء مناسب مضبوط للسهم.

٣- افترض احتساب السعر المناسب للسهم في الجدول أن قيمة او سعر السهم المحتفظ به لما بعد توزيع الأرباح هو نفس سعر شرائه، وهذا غير مؤكد بل هو نادر الحدوث، ولصعوبة إجراء تقدير لسعر السهم بعد عودته للتداول فلم يتناوله الجدول وترك أمره الى المستثمر الذي عليه أن يأخذه بنظر الحسبان قبل اتخاذ قراره بالشراء.

٤- ما دامت البيانات المالية الفصلية غير شفافة كونها من دون إيضاحات وافية التي هي جزء منها، فهي مشكوك في صحتها، بل هي بالتأكيد غير صحيحة إذا لم 'يتبع في إعدادها مبدأ الاستحقاق في تسجيل الإيرادات والمصروفات، أو إن مخصص الديون مثلاً لم 'يحتسب خلال السنة في نهاية كل فترة على الوجه المطلوب.

اسم الشركة	أرباح الفصل الثالث	الأرباح السنوية التقديرية	الإحتياطيات	صافي الأرباح السنوية	رأس المال	عائد السهم الواحد فلس	السعر المناسب لشراء السهم		السعر المناسب السابق		نسبة تغيّر السعر المناسب	
							فلس	دينار	فلس	دينار	هبوط	إرتفاع
مصرف الوركاء	25.1	33.5	6.7	26.8	75	357	570	3	200	3		11.6%
مصرف الشمال	18.9	25.2	5.0	20.2	100	200	-	2	900	1		% 5.3
المصرف المتحد	16.0	21.3	4.3	17	100	170	700	1	410	1		20.6%
مصرف بغداد	15.1	20.1	4	16.1	85	189	890	1	090	2	% 9.6-	
مصرف أشور	10.1	13.5	2.7	10.8	57.5	188	880	1	260	2	16.8%-	
مصرف الشرق الأوسط	8.7	11.6	2.3	9.3	55	169	690	1	040	2	17.2%-	
مصرف دار السلام	8.5	11.3	2.3	9	67	134	340	1	190	2	% 38.8-	
مصرف الإئتمان	6.7	8.9	1.8	7.1	85	084	840	.	900		% 6.7-	
مصرف الموصل	6.3	8.4	1.7	6.7	50	134	340	1	320	1		% 1.5
مصرف الخليج	6.0	8	1.6	6.4	50	128	280	1	800	1	% 28.9-	
مصرف المنصور	5.4	7.2	1.4	5.8	75	077	770	.	890	.	% 13.5-	
مصرف بابل	4.0	5.3	1.1	4.2	50	084	840	.	180	1	% 28.8-	
المصرف الأهلي	0.8	1.1	0.2	0.9	50	018	180		290		% 37.9-	
المجموع	131.6	175.4	35.1	140.3	899.5	1.932	320	19	470	21	% 10-	

الملاحظـات

أولاً: بصرف النظر عن التحفظات والتحذيرات فإن بالإمكان الإستفادة من الجدول بإتباع الطريقة التي نهجها ليتولى كل مستثمر الإحتساب بموجبها ولكن حسب تقديراته هو . فالبيانات المالية الفصلية غير موثوقة، كما أسلفنا .

ثانيا: اكتشف الجدول أن سعر الشراء السابق المناسب للسهم إعتماداً على بيانات الفصل الثاني يختلف إختلافاً بيّناً لدى معظم الشركات عنه بموجب بيانات الفصل الثالث، لأن البيانات المالية الفصلية غير متوازنة خلال السنة. ففي الوقت الذي لا نتوقع فيه أن تكون أرباح شهور فصل ما مساوية تماماً لأرباح شهور فصل آخر، لكن ينبغي أن لا يكون الفارق كبيراً، بل حصل في أرباح شركة (مصرف الخليج) التي كان مقدارها عن شهور الفصل الأول الثلاثة (٥,٣) مليار دينار، فأصبحت عن شهور الفصل الثالث التسعة (٦) مليار دينار بدلاً من ان تكون مقاربة لثلاثة أضعاف أرباح الفصل الأول البالغة أكثر من (١٥) مليار دينار . وكذا أرباح شركة (مصرف المنصور) وقدرها (٣,٣) مليار دينار للشهور الثلاثة الأولى من السنة وصارت (٥,٤) مليار دينار في نهاية التسعة شهور بدلاً من (١٠) مليار دينار المتوقعة . وأيضا أرباح شركة (مصرف أشور) التي كانت (٥,٢)مليار دينار للشهور الثلاثة الأولى فإذا بها (١٠,١) مليار دينار للشهور التسعة الاولى من السنة عوضاً عن (١٥) مليار دينار . وهكذا الأمر لأرباح جميع شركات المصارف المدرجة في الجدول عدا أرباح ثلاث شركات إرتفع عندها المعدل الشهري وهي شركات (مصرف الشمال) و (مصرف الوركاء) و (المصرف المتحد). فإن كانت الأرقام المنشورة في البيانات المالية الفصلية صحيحة فإنها تؤكد على تعرض عدد غير قليل من شركات المصارف الى ضمور تدريجي في تحقيق الأرباح منذ الفصل الأول من السنة وذلك بدرجات متفاوتة تراوحت، قياساً بأرباح نهاية الفصل الثالث، ما بين ٢٤٪ لأرباح شركة (مصرف بغداد) و ٦١,٨٪ لأرباح شركة (مصرف الخليج) باستثناء أرباح شركة (مصرف الموصل) التي بدت متوازنة طول السنة وأرباح الشركات الثلاث أعلاه التي ارتفع عندها المعدل الشهري للأرباح المتحققة. الأمر الذي يتطلب من إدارات الشركات المتراجعة أرباحها البحث والتحري للتعرف على الأسباب ومعالجتها إذا لم تكن أسباب خارجة عن نطاق قدرتها او إرادتها . هذا وقد شكلت أرباح شركة (المصرف المتحد) الفصلية خلال السنة حاله غريبة او بالأحرى غير متوقعة لشذوذها بارتفاعها بوتيرة عالية جداً لم يتمكن أي من المصرفين الآخرين اللذين إرتفع معدل أرباحهما خلال السنة مسايرتها . فعلى سبيل المثال كانت أرباح شركة (المصرف المتحد) مماثلة لأرباح شركة (مصرف بابل) في نهاية الفصل الأول، واذا بها تصبح في نهاية الفصل الثالث أربعة أضعاف أرباح الشركة الأخرى!. ولا ندري ماذا ستؤول إلية الحال في نهاية الربع الرابع من هذه السنة؟

إن مايشوب البيانات المالية الفصلية من إختلال وفقدان توازن في مقادير الأرباح المتحققة 'يحرج المتعاملين والمستثمرين ويحيّرهم، ويُفقد البيانات أهميتها ومنافعها التي قد تتحول الى أضرار، وهذا من أشد المؤثرات المحبطة أو السلبية على تداول أسهم الشركات المعنية في سوق المال.

ثالثاً: من الخيارات التي أتاحها الجدول أعلاه لحامل سهم شركة مصرف أن يساعده في استبداله بغيره إذا وجد أن العائد المتوقع الحصول عليه للسهم البديل أعلى بنسبة مؤثرة، وعليه أن يأخذ بالحسبان كلفة الإستبدال المتمثلة بعمولتي البيع والشراء . فإذا كان الجدول لم يتوفق في احتساب او تقدير موثوق لسعر الشراء المناسب للسهم نتيجة للتحذيرات والتحفظات، إلا أن مؤشراته مفيدة جداً في المقارنة بين الأسعار، التي اتبعت في احتسابها صيغة واحدة، فأصبح بالإمكان التعرف على أفضل الأسعار لأغراض الإستبدال . كما أن أمام حامل السهم فرصة لبيعه خلال الشهور المقبلة قبل توزيع الأرباح عندما سيحل موسم إرتفاع أسعار عدد من الأسهم بعد إنتهاء السنة وانطلاق الإشاعات عن مقدار الأرباح المنوي توزيعها الذي هو أكبر مما كان متوقعاً . أما إذا اختار المساهم او المستثمر الإحتفاظ بالسهم لما بعد الحصول على إيراداته فمن مصلحته الأخذ بنظر الحسبان – قبل اتخاذه قرارا – تقدير سعر السهم في السوق الذي سيصبح عليه بعد قرار توزيع الارباح، وحسبما سبقت الإشارة إليه في الفقرة (٣) من المقدمة.

وعلى العموم فإن احتساب أو تقدير سعر شراء السهم المناسب سيكون اقرب الى الواقع او الحقيقة في ضوء نتائج أعمال الشركات السنوية التي ستفصح عنها في بياناتها المالية للفصل الرابع والأخير من هذه السنة.

ختاماً نكرر النصيحة لمن يتداول أسهماً من سوق المال أن يفكر قبل أن يستثمر ويحسب قبل أن يشتري أو يستبدل، متخذاً قراره استناداً الى معلومات وبيانات مالية موثوقة.

عصر المصارف الإسلامية

■ إعداد / المدى الاقتصادي

أدخلت المصارف الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى قاموس الصيرفة العالمية مصطلحات لم تكن موجودة من قبل مثل (المرابحة والمضاربة والمشاركة والصكوك).

وأساس عمل المصارف الإسلامية هو مبدأ الاستثمار والمشاركة في الربح والخسارة وهو مستمد من القاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) وهو مبدأ عام يحكم معظم المعاملات والخدمات المصرفية الإسلامية وفيه يتحمل المصرف الإسلامي مخاطر التمويل والاستثمار مع الطرف الآخر بخلاف البنوك التقليدية ، وتعتبر المصارف الإسلامية نفسها شركات استثمارية وشريك مع مودعيها وليست مؤسسة للإقراض والاقتراض مثل البنوك التقليدية ويحكم السلوك الاستثماري للمصارف الإسلامية مجموعة من القواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية أهمها غياب المعاملات المبنية على الفائدة وتجنب الأنشطة الاقتصادية التي تتضمن إنتاج سلعي أو خدماتي يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ويعود تاريخ المصارف الإسلامية بشكلها الحالي إلى عام ١٩٧٤ حيث تم تأسيس مصرف دبي الإسلامي من قبل القطاع الخاص وتأسيس مصرف التنمية الإسلامي من قبل القطاع الحكومي في الكويت.

ويقدر عدد المؤسسات المالية الإسلامية في العالم بنحو ٣٠٠ مؤسسة تعمل في ٤٧ دولة تنتشر في جميع أصقاع الأرض بإجمالي موجودات تزيد على ٣٠٠ مليار دولار ومن المتوقع نمو هذه الموجودات إلى ١,٨٥ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٣ بنسبة نمو تزيد على ٢٠ ٪ سنوياً وهي نسبة تفوق بكثير نسب النمو في البنوك التقليدية إضافة لنحو أكثر من ٢٥٠/ بنك تقليدي يقدم خدمات إسلامية لعملائه.

ويعزو المحللون هذا النمو المتسارع للمصارف الإسلامية وازدياد إقبال العالم عليها إلى عوامل مرتبطة بأسلوب عمل المصارف الإسلامية الاستثماري وتنوع خدماتها التي تزيد على ٢٠/ خدمة مصرفية متطورة مستمدة من الشريعة الإسلامية وتتميز في أغلبها عن الخدمات التي يقدمها البنك التقليدي.

وفي إطار التوسع العالمي للمصارف الإسلامية عقد في اليابان في مطلع الشهر الأول من هذا العام مؤتمر عن الصيرفة الإسلامية وأدواتها في سعي للاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية.

كما تم مؤخراً افتتاح مصرفين إسلاميين جديدين في ماليزيا ليصبح عدد المصارف الإسلامية فيها عشرة مصارف لها /١١٦١/ فرعاً ، وكانت ماليزيا قد عرفت المصارف الإسلامية منذ عام ١٩٨٣ مع العلم أن عدد المسلمين فيها لا يتجاوز ٥٧٪ من عدد السكان وتبلغ نسبة المتعاملين مع المصارف الإسلامية الماليزية من غير المسلمين أكثر من ٧٠٪.

وفي ألمانيا أصدرت إحدى المدن الألمانية بالتعاون مع مصرف بيت التمويل الكويتي صكوك إجارة إسلامية بقيمة /١٠٠/ مليون يورو ، كما افتتح بنك Hsbc العالمي فروعاً إسلامية إضافة لما كشفت عنه مؤسسة Saxony-anhalt العالمية عن رغبتها طرح منتجات إسلامية خارج العالم الإسلامي إضافة لإعلانها عن صكوك إسلامية بقيمة /١٥٥/ مليون يورو ، فيما أطلق (داو جونز إسلاميك ماركت) التركي أول سوق مالية إسلامية في تركيا عام ٢٠٠٥، ومن المعلوم أن أكثر من ٧٠٪ من مالكي الصكوك الإسلامية هم من غير المسلمين.

وهكذا أصبحت المصارف الإسلامية أمراً واقعاً في الحياة المصرفية العالمية بعد أن شقت طريقها بصعوبة في بيئات مصرفية بعيدة في أسسها وقواعدها عن أحكام الشريعة الإسلامية ومع ذلك نجحت المصارف الإسلامية حسب بيانات صندوق النقد الدولي في أن تنتشر في ثلث دول العالم الأعضاء في صندوق النقد.

سـريـة المـصـارف الـسـويـسـريـة

■ إعداد / المدى الاقتصادي

أعلنت أميركا وأوروبا الحرب على سرية المصارف ومواطن الثهرب الضريبي بحجة عدم إعطاء أي فرصة لمواطنيهم للتهرب من دفع ما يستحق عليهم من ضرائب، وقد كان أحد وعود الرئيس الأمريكي أوباما أن يلاحق الأمريكيين الذين يفتحون حسابات في الخارج ويتهربون من دفع الضرائب المستحقة عليهم.

ويعود تاريخ سرية المصارف إلى سويسرا، أحد أوائل مواطن الحسابات المصرفية السرية التي مارستها منذ قرون لتخبئة أموال أباطرة أوروبا والفاتيكان واستمرت خلال الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٣٤ عندما أصبحت السرية المصرفية قانونا سويسريا استفادت منه عالميا لتصبح مأوى الأموال الباحثة عن ملاذ باختلاف الأسباب.

وكان بنك UBS أحد أكبر البنوك السويسرية الذي جذب مئات البلايين من الدولارات التي تحميها قوانين سرية المصارف السويسرية والذي يحقق منها عوائد قدرت بمائتي مليون دولار سنويا، قد تعرض لخسائر فادحة بسبب محفظته الاستثمارية التي ارتبطت بانهيار السوق العقارية الأمريكية ومشتقاتها، ووجد نفسه تحت ضغط السلطات الأمريكية التي اتهمته بتقديم وثائق غير صحيحة عن حساباته وفرضت عليه غرامة مقدارها (٧٨٠) مليون دولار، دفعها أملا بانتهاء الملاحقة، لكن ذلك لم يشبع نهم الإدارة الأمريكية التي تطالبه بتفاصيل عن أكثر من (٥٠) ألف حساب لمواطنين أمريكيين تعتقد الإدارة الأمريكية أن حساباتهم لدى البنك المذكور تضيع عليهم عوائد ضريبية تقدر ببلايين الدولارات سنويا.

وقد اعترف البنك المذكور بأن لديه حتى نهاية أيلول من العام الماضي ٤٧ ألف حساب مصرفي لمواطنين أمريكيين، وافق على تسليم السلطات الأمريكية تفاصيل (٣٠٠) حساب منها، على أمل أن يفلت ثانية من الملاحقة، التي تطورت بقيادة أميركا وأوروبا لتصبح قضية دولية تلاحق جميع الدول مواطن الحسابات المصرفية التي تحميها قوانين السرية المصرفية والتهديد بوضع أسمائها ضمن قائمة الدول غير المتعاونة، وتم توظيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للضغط على سويسرا والنمسا ولكسمبورغ.

وتعتبر سويسرا أن قوانينها تحمي السرية المصرفية لكنها تفرق بين التزوير الضريبي الذي تعتبره جريمة وبين الاشتباه بالتهرب الضريبي أو التهرب الضريبي الذي تتعامل معه بشكل أقل حدة، وبدأنا نسمع تصريحات المسؤولين السويسريين التي تدافع عن قوانينها وسرية مصارفها في الوقت نفسه الذي تحاول فيه التعاون مع ما تطلبه السلطات الأمريكية والأوروبية، وتبعتها النمسا ولكسمبورغ في ذلك.

وإضافة للدول الثلاث المذكورة، فهناك بلجيكا وسنغافورة وهونغ كونغ وإمارة موناكو وجزر كايمان وبرمودا ومان واندورا ولخنشتاين وجيرنزي وجيرسي التي بنت شهرتها كبلدان تلجأ لمصارفها الأموال الهاربة أو الباحثة عن مكان آمن، وجميعها بدأت تظهر ليونة في مواقفها حيال قوانينها المحافظة على سرية مصارفها والتعاون مع الدول المطالبة بكشف بعض تفاصيل ما لدى مصارفها من حسابات.

وقد تعرض بنك UBS للنقد الشديد من دولته ومساهميه الذين يعتقدون أن ضعفه وتعرضه للخسائر قد أضعف دور الدولة السويسرية في المحافظة على قوانينها لحماية سرية المصارف التي تدر عليها الكثير من العوائد المالية التي رسختها منذ عقود وتحاول أن تستمر بها.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ الضرورة الملجئة

اصبح المستأجر في ظل القوانين الخاصة بالايجار يتمتع بحماية قانونية في مواجهة المؤجر نظراً لما تقرر هذه القوانين من الامتداد القانوني لعقود الايجار وبمقتضاه يستمر المستأجر في اشغال المؤجر استنادا الى نص قانوني بالرغم من عدم توفر رضا المؤجر.

ان الضرورة الملجئة هي ضرورة قصوى وحاجة حقيقية شديدة تلجأ المؤجر الى شغل داره وهي بعبارة اخرى الضرورة المتحكمة التي فرضت على المؤجر كرها وليس اختيارا، لذلك فانه ليس للمدعي طلب التخلية بسبب الضرورة الملجئة.

□ الضيف

يعرف الفيف بأنه عدم التعادل بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذه او بانه الضرر المادي الذي يقع على احد المتعاقدين نتيجة عدم التعادل بين ما يأخذه وما يعطيه، ويعرفه الفقهاء المسلمون بأنه تمليك المال بأكثر من قيمته وفي ذلك غبن للمشتري او تملكه بأقل من قيمته وفي ذلك غبن للبائع.

□ الإقالة

يجوز ان يتفق المتعاقدان على الغاء العقد وارجاع الحالة الى ما كانت عليه قبل العقد وما سلم الى صاحبه، وهذا الاتفاق صحيح ويسمى (الإقالة) وقد نص القانون المدني على القول بانه للعاقدين ان يتقابلا برضاهما والاقالة عقد كسائر العقود فلا بد فيها من توافر الشروط العامة لتكوين العقد وهي ايضا فسخ اتفاقي فلا بد من توافر شروط الفسخ فيها وهي امكان ارجاع المتعاقدين الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فإذا تعذر ذلك لم تعد الاقالة ممكنة.

□ الأعذار

اذا حل الأجل المتفق عليه لتنفيذ الالتزام ولم يطالب به الدائن فان ذلك يحل محل التسامح او عدم حاجة الدائن الى هذا التنفيذ فاذا كان الدائن في حاجة الى الحصول على حقه فيجب عليه ان يظهر رغبته ويبلغها الى المدين فاذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه بالرغم من تنبيه الدائن اياه كان مخلا بتنفيذ التزامه اخلالاً لا يوجب عليه التعويض ودعوة المدين من قبل الدائن الى تنفيذ التزامه يسمى في الاصطلاح القانوني بالاعذار والاعذار يكون بتوجيه (انذار) الى المدين من قبل المحكمة بتنفيذ التزامه، أي بتوجيه ورقة رسمية من اوراق المحضرين والمبلغين يبلغ فيها الدائن مدينه رغبته في استيفاء حقه.

□ حوالة الدين

عرف الفقه الإسلامي حوالة الدين بجميع مذاهبه وهي من نوع بيع الدين بالدين الذي جوزه بعض الفقهاء المسلمون الحوالة التجارية وسموها السبتجة وصورتها ان يدفع شخص لآخر مبلغا من المال على ان يدفعه لصاحبه او وكيله في مدينة اخرى وقد اخذها عنهم الغربيون في اوقات مختلفة عن طريق اسبانيا وايطاليا والدليل على ذلك ان كلمة الجوالة لا تزال تستعمل في اللغة الفرنسية وغيرها بلفظ (أفال) جمعتها السبتجة على سبيل الكفالة.

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5)
كانون الثاني 2010

سـوق الأسـهم المـالـيـة

انـهـيـار عـام 2000.. الاقـتـصـاد الجـديـد و الـوفـرة غـيـر المنطقية

(١٣)

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين
ترجمة: اسلام عامر

عند انتهاء عام ١٩٦٩ قام الين غرينسبان وهو رئيس مجلس محافظي البنك الاحتياطي الفيدرالي بإلقاء محاضرة "فرانكي بوير ليكتشر"على حشد من الحضور في عشاء إقامته جمعية أمريكان اينتربرايس في واشنطن.
كان عنوان الخطاب مثاليا لمثل هذا التجمع فكان هذا العنوان يقول: تحديات البنك المركزي في مواجهة الديمقراطية، وذلك في حديثه الواسع النطاق الذي شمل المأزق و المعضلات التي تواجه المصرفيين كما هي الحال معه وقال غرينسبان كلمتين احتوت بمفهومها جوهر الأداء السريع الجاري الحصول وكانت هاتان الكلمتان هما: "الوفرة غير المنطقية" وكان الكلام الذي قاله هو كيف نعرف ان الوفرة الاقتصادية قد تجاوزت بحدودها القيم الأصول المالية" والتي ستكون عرضة للانكماشات الاقتصادية غير المتوقعة والطويلة الأمد كما حصل في اليابان على مدى العقد السابق".
فكانت هاتان الكلمتان جزءاً لا يتجزأ من خطاب فاق الـ٤,٣٠٠ فتسببتا بدورهما بحدوث ضجة واستخدمناها وما زلنا في مفرداتنا الاقتصادية.
ويعتقد المساهمون بالأسهم وصناع القرار الماليون ان سعر الأسهم كان مبالغا فيه و كانت الإشارة المبطنة واضحة وتقول: اذا لم يكن هنالك أي تصحيح فعلى الأرجح سيكون هنالك عناءً يجب ان تكابده الأسواق او سيكون هنالك انهيار اقتصادي آخر للسوق كالانهيار الذي حصل عام ١٩٨٧، وأوضح غرينسبان بعد ذلك قائلاً: "ان انفجار فقاعة السوق" سيكون له العواقب الوخيمة كما حصل في تجربة اليابان الأخيرة.
والقى غرينسبان اللوم على هؤلاء الذين يعتقدون ان أسعار الأسهم لن تستمر بالصعود، ويعلمنا التاريخ ان الأسهم قد استمرت بالارتفاع فعلا لبقية العقد (الارتفاع النشط)، وبدأ غرينسبان بتفسير الصعود المستمر في أسعار الأسهم وذلك بالإشارة الى "الاقتصاد الجديد".
فما الأسباب التي أدت الى الارتفاع في السوق الذي لم يسبق له مثيل، وما تفسيرات التراجع الذي حصل في بداية عام ٢٠٠٠؟ فهل كان الانهيار الذي حدث نهاية الأمر هو السبب الذي أدى الى انفجار فقاعة الأصول المالية أم كان تصحيحا يمكن التنبؤ به من خلال تغييرات الأسهم التي يقوم عليها؟
يعتقد أغلبية الاقتصاديين بأن الأفراد في سوق الأسهم المالية يتصرفون بعقلانية ومنطقية، وقد تكون هنالك بعض الأوقات التي تبدو فيها أسعار الأسهم قد فقدت مسار الأسس التي تقوم عليها مثل أرباح و فوائد الشركات المساهمة و التي تفسر لنا أسعار الأسهم، غير ان هذه أمثلة متفرقة فأن تم تفسير أسعار الأسهم من خلال تصورات و تخمينات المستثمرين المتوقعة التي تدفعها الشركات، فأن ارتفاع الأسهم خلال التسعينيات قد تم تصميمه خصيصاً ليلائم "أساسيات" ذلك الرأي.
وعلى الرغم من اعتقاد الجميع ان عام ١٩٨٧ سيؤثر سلبا على التوسع الاقتصادي الا ان الاقتصاد استمر بالنمو على طول فترة التسعينيات.
واتسمت الفترة الممتدة من مطلع الثمانينيات وصولا الى نهاية التسعينيات بالنمو الاقتصادي المتواصل فيما عدا الركود الذي حصل عام ١٩٩٠، فأطلق احد الاقتصاديين اسم "فترة الازدهار الطويل" وما يفصل هذه الفترة من التوسع الاقتصادي عن غيرها هو التفسير والوصف المناسبين لمجريات أحداثها.
ويعتقد الكثيرون ان هذا التوسع قد ظهر بسبب ثورة تكنولوجيا المعلومات (تقنية المعلومات) التي طال انتظارها والتي بدأت بإظهار تأثيرها.
وبالرغم من تنبؤ الاقتصاديين الذي يقول ان التطورات الحاصلة في التقنيات الحاسوبية وزيادة استخدام الحاسوب سيزيد من إنتاجية ونشاط الاقتصاد الا ان هذا التكهن و على ما يبدو لم يتحقق.
وهذه هي الحال حتى منتصف التسعينات وقال خبيرٌ بارز في العلاقات في تكوين رؤوس الأموال ونمو الاقتصاد: "قد فاقت الطفرة التي حصلت في الاقتصاد الأمريكي منذ عام ١٩٩٥ اكثر التوقعات تفاؤلا.. فكان تطور وانتشار تكنولوجيا المعلومات حجر الأساس في طفرة الاقتصاد الأمريكي".
ولقد كررت و جهة النظر هذه ما قاله الكثيرون مسبقا و التي تقول: قد ساهمت الحواسيب والتكنولوجيا المرتبطة بها في شيء من الطفرة الاقتصادية الكبيرة فأصبح التجار سريعين في تعاملاتهم وذوي قدرة اكبر فوصلت السبل التي يستخدمونها في جمع المعلومات الى مستويات جديدة، فوضع الاقتصاد قدمه على سُلَم التطور في ذات الوقت الذي تطورت فيه تقنية المعلومات.
وعلى الرغم من النمو الاقتصادي وارتفاع الوارد الا انه قد بقي في بعض أوجهه خافتاً وعلى نحو غريب.
لم ترتفع الأسعار على نحو سريع و ذلك على العكس من التوسعات الاقتصادية السابقة التي تدر نسباً عالية في أوجهها.
وفسر البعض هذه الظاهرة عبر الحقيقة التي تقول ان التواصل المتطور بفعل استخدام الحواسيب قد خفضَ من كلفة تشغيل الشركات و مدخرات التكلفة والتي اصطف جنبا الى جنب مع الزيادة انخفاض الأسعار.
واستفادت المتاجر الكبيرة مثل وال مارت وكستكو من تقنيات المعلومات والى حد كبير في تحسين قدراتها على التعامل مع قوائم الجرد و الشحن الأمر الذي يتيح الفرصة لهذه المتاجر في تحقيق مدخرات تكلفة كبيرة.
وكان هنالك اعتقاد آخر الا و هو زيادة عالمية المنافسة التي اضطرت منتجي الولايات المتحدة الى تخفيض الأسعار.
واذا ناقضت أسعار الأسهم توقعات المستثمرين في ما يخص أرباح الشركات المستقبلية فأن الاقتصاد المتنامي سيفسر بعضا من مسيرة الارتفاع الكبير في الأسهم.
وبالرغم من ذلك الا ان الأسواق كانت ترتفع على نحو معقول وذات وتيرة سليمة أعقاب انهيار عام ١٩٨٧، فكسر مؤشر داو جونز حاجز ٣,١٠٠ في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩١ ولم يلبث هذا الارتفاع حتى شهر شباط/فبراير متجاوزا بمعدله حاجز الـ٤,٠٠٠.
فارتفع مؤشر داو جونز الصناعي من ٤,٠٠٠ نقطة في عام ١٩٩٥ الى ما يفوق الـ١١,٧٠٠ بحلول عام ٢٠٠٠. فكما هو واضح قد حصل شيء مختلف في النصف الثاني من التسعينيات، انحدرت تكلفة الحواسيب و على نحو عمودي في التسعينيات، فأصبح استخدام الحواسيب أسرع وازهد ثمنا من ذي قبل.
و تصور الجميع بأن هذا الانخفاض سيستمر حتى المستقبل و لذا كيف لسوق مآله مستثمرون يتسمون بالمنطقية في التفكير ان يستجيبوا لمثل هذا التخمينات المتفائلة؟
فقام المستثمرون بالبحث عن شراء أسهم تكنولوجية وانه لأمر منطقي ان يقوم المستثمرون بفعل هذا الشيء.
قال روبرت هال و هو اقتصادي في جامعة ستانفورد: "ان أسهم السوق المنطقية تقيس قيمة الممتلكات التي تحوزها الشركات، فأن بعضاً من أنواع الأسهم في ملكية الشركات وخاصة النوع الذي تمتلكه الشركات الفائقة التكنولوجيا لديها قيمٌ لها القابلية الرائعة على التحسس للنمو المستقبلي في الصرف تدفعه تلك الشركات"
وبعبارة أخرى: لم يتم تفسير ارتفاع أسعار الأسهم في الشركات التي يبدو انها قد أعطت نجاحا مستقبليا ممكنا من خلال التوسل في طلب (فقاعة) من التفسيرات و لكن من خلال رغبة المستثمرين في المراهنة في ان أسهمهم التي اشتروها لتوهم ستكون الأسهم المستقبلية لشركة مايكروسوفت وديل المقبلة.

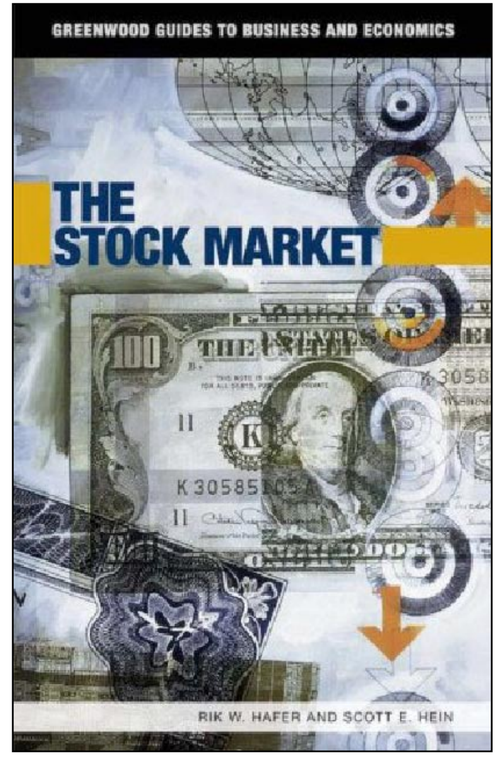

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5)
كانون الثاني 2010

تعافي الأعمال التجارية الألمانية بعد الأزمة

■ ترجمة / عادل العامل

تحسنت حال الأعمال التجارية الألمانية أكثر مما كان متوقعاً في تشرين الثاني الماضي ليصل إلى أفضل مستوىً لها منذ حصول الأزمة المالية في ٢٠٠٨، كما بدا من المعطيات المبينة في الشهر الماضي. وتؤكد الأرقام، مع أخبار عن نمو أقوى في الربع الثالث من السنة، أن أكبر اقتصاد في أوروبا أخذ بالتعافي، حتى والبطالة ما تزال متوقعة الارتفاع.
و لقد كان تحسن هذه الحال حاداً على نحو مدهش في تشرين الثاني ليبلغ المستوى نفسه الذي كان عليه قبل نشوب الأزمة المالية العالمية في أواخر صيف عام ٢٠٠٨ ، وفقاً للأرقام المنشورة.
فالكشاف الشهري الخاص بمناخ الأعمال التجارية الذي يجمعه معهد البحوث الاقتصادية Ifo قد ارتفع أكبر من المتوقع، ١,٩ نقطة إلى ٩٣,٩ ، وهي الزيادة المتتالية الثامنة، كما أن مديري الأعمال التجارية كانوا مبتهجين بشأن وجهة النظر نحو الست أشهر القادمة أكثر مما كانوا في تشرين الأول (أوكتوبر)، وفقاً لمسح مشترك يستند عليه الكشاف، وهو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية في ألمانيا.
و قد أعلن رئيس المعهد هانس ـورغر سين في بيان له قائلاً: "إن الاقتصاد الألماني مستمر في شقّ طريقه إلى خارج الأزمة ". وقد استمر الانطباع عن الاقتصاد بالتحسن في القطّاع التصنيعي وكذلك في قطاعي البيع بالجملة و التجزئة، بينما صارت صناعة الإنشاء construction أكثر تشاؤماً بشأن وجهة نظرها، كما قال.
كما تحسنت وجهة نظر الشركات نحو الصادرات قليلاً، بالرغم من قوة اليورو الذي يجعل المنتجات الألمانية أغلى في البلدان خارج منطقة اليورو.
وهناك أرقام أساسية في الشهر الماضي أيدت التخمين بأن أكبراقتصاد في أوروبا يتعافى من أسوأ هبوط له منذ ثلاثينيات القرن الماضي، فقد نما الناتج الإجمالي المحلي بـ(٠,٧ بالمئة) في الربع الثالث من الربع السابق، مؤشراً لأقوى نمو منذ أوائل ٢٠٠٨.
و قد أشّر ذلك لاستمرار الاتجاه في الربع الثاني، نما الاقتصاد بنسبة ٠,٤ بالمئة. "ويستمر الاقتصاد الألماني بالتعافي من الهبوط الشديد في الشتاء الماضي" وفقاً لبيان مكتب الإحصائيات الفيدرالية.
وقد تعزز النمو بفعل الاستثمار في الإنشاء والآلية machinery وبفعل صادرات السلع التي زادت بنسبة ٤,٩ بالمئة ربعاً بعد ربع. وهبط الانفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة (٩ بالمئة) على كل حال.
و لقد عزا رالف سولفين، اقتصادي في كوميرزبنك، ذلك التراجع إلى انقضاء علاوة التفتيت الحكومية scrapping bonus في أوائل أيلول الماضي التي عززت مبيعات السيارات الصغيرة، وكما قال سولفين " سيبقى الانفاق الاستهلاكي ضعيفاً بسبب البطالة المرتفعة لكنه لن ينهار. ولن يساعد الاستهلاك في الدفع بالنمو في عام ٢٠١٠، فالقوة الدافعة ستأتي بدلاً عن ذلك من الصادرات لكن ومن الاستثمارات أيضاً ".
و يتوقع الاقتصاديون في كوميرزبنك وسيتيبنك الآن أن يتسارع النمو قليلاً إلى نحو ٠,٨ بالمئة في الربع الأخير من ٢٠٠٩. وبالرغم من التحسن، هناك توقع بأن ترتفع البطالة في السنة القادمة (٢٠١٠) حين تصطدم الشركات بإعادة هيكلة الأزمة ويُسرَّح العمال. " فإذا ما نما الاقتصاد فقط ١,٥ بالمئة كما هو متوقع، فإن الشركات لن تكون قادرة على تجنب الزيادات عن الحاجة "، وفقاً لسياستيان وانك، وهو اقتصادي في ديكابنك.
و كانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قد حذرت في بيانها الحكومي إلى البرلمان في ١٠ نشرين الثاني بأن القوة الكاملة للركود ستضرب ألمانيا في عام ٢٠١٠. وحتى الآن، أدت برامج العمل القصيرة الأمد إلى تمكين الشركات من إرجاء الزيادات عن الحاجة، لكن تلك البرامج وقتية.
و المقارنة مع الربع الأسبق من السنة تبيّن مدى الانخفاض ـ كان الناتج المحلي الاجمالي في الربع الثالث أدنى من ٤,٧ بالمئة من الفترة نفسها عام ٢٠٠٨ وفي الربع الثاني بلغ الانحدار مستوىً عالياً، ٧,٠ بالمئة.

عن / The Economist

هل الهاتف النقال أفضل من الحرية؟ و لماذا يعتز العراقيون بهواتفهم النقالة؟

■ ترجمة/ المدى الاقتصادي

ان سألت العراقيين عن احد اكبر المنافع التي عادت عليهم عقب الاحتلال الامريكي فلن يقولوا الحرية و الديمقراطية بل سيعرجون بالذكر ظهور الهواتف المحمولة التي كانت محظورة في زمن صدام حسين و العراقيين يشعرون بتحرر اكثر باستخدام هذه الاجهزة.

ومنذ تشغيل اول شبكة هاتف محمولة في العراق ارتفع عدد المشتركين الى نحو ٢٠ مليون شخص (من ٢٧ مليون شخص) في حين ان التيار الكهربائي لا يكاد يكون افضل من ايام صدام حسين.
وان هذه النسبة تبلغ ضعف النسبة في لبنان حيثما انتهت الحرب الاهلية قبل عقدين من الزمن حيث يبلغ معدل دخل الفرد اكثر باربع مرات، ناهيك عن ذكر خدمات النقال الرديئة واضطرارية استخدام اكثر من هاتف لكل جزء من اجزاء البلاد المختلفة علاوة على تشويش الخطوط ورداءة الاتصال بالشبكة مما يعيق عملية اجراء المكالمات.
ويعزو مشغلو شبكات الهاتف الطماعين سوء الخدمات الى العواصف الرملية والقيود الامنية غير ان العدد القليل من العراقيين يصدقون كلامهم.
وفرضت الحكومة على شركات الاتصال غرامات مالية بلغت عشرين مليون دولار هذه السنة وذلك للضغط عليهم ليقوموا بتوفير خدمات افضل.
وبالرغم من هذا الا ان المستهلكين يبدون مسرورين، وتقول ام بسام وهي ام لطفلين: "احب هاتفي النقال واعتني به كما لو كان طفلي".
فخلال السنوات الاخيرة التي مضت من الحرب الاهلية لازم اغلب الناس منازلهم وبذلك اصبح الهاتف النقال شريان الحياة الوحيد فيما بينهم.
واصبحت الهواتف النقالة وسيلة للمتاجرة فتجنبا للمخاطر المتوقعة عند زيارة المصرف يقوم العديد من المشتركين بتحويل النقود فيما بينهم من خلال ارسال الارقام السرية لبطاقات التعبئة والتي تعادل بقيمتها المبلغ المعين المراد ارساله وذلك من خلال رسالة نصية ويقوم المستلمون وببساطة بأضافة الرصيد الذي تم استلامه الى حسابهم او يقومون ببيعه الى المحال التي تبيع بطاقات الشحن وبخصم مالي اقل مقدارا من السعر الاصلي.
ادت السوق المرتجلة هذه الى تحويل بطاقات تعبئة الهاتف الى شئ اشبه بالعملة وادى ذلك الى تقويض النظام المصرفي (الحوالة).
ان حجم السوق المتنامي يدفع بعض المصرفيين الى التساؤل الذي يقول: هل يجب ان تتحول بطاقات شحن الهاتف وسيلة للتبادلات التجارية؟ يمكن ان يكون هذا شيئا غير عملي لكنه ومع شيء من التنظيم سيكون موضع ترحيب.
وتعد العصابات الاجرامية طبقة موازية للمستخدم العادي في استخدام هذه الطريقة او اكثر منه. حيث تطلب العصابة المختطفة دفع فدية عن طريق ارسال رسالة نصية محتويةً على المئات او اكثر من بطاقات الشحن ذات قيمة مرتفعة.
فيما تحصل بائعات الهوى على بطاقات الشحن التي يقوم الزبائن بارسالها لهن شهريا الى هواتفهن.
بينما يطلب المسؤولون الحكوميون الفاسدون من المواطن ٥٠دولارا من الرصيد في حساب رصيدهم الخاص وذلك لقاء اداء بعض المهام الصغيرة.
ولم تكتف بطاقات الشحن بهذا الحد، بل واجتذبت اللصوص المسلحين.. ففي احد الحالات قامت عصابة بتفريغ مخزن للبطاقات في شركة زين للاتصالات وهي اكبر شركة اتصالات للهاتف النقال والتي يقع مقرها في الكويت.
وتقول الحكومة العراقية التي تعاني من ضائقة مالية بانها ستتبع رخصة لتشغيل شركة اتصالات رابعة بعد ان تجمع ١,٢٥ مليار دولار من الشركات الثلاث، ان هذه القيمة اقل من قيمة احتياطي النفط الهائلة ذات الارباح الواعدة التي ستدخل في خزين الدولة الا انها اسهل من حيث المفاوضة للحصول عليها.
وليست بغداد المكان الوحيد الذي تزدهر فيه تجارة الهواتف النقالة، بل تخطط الامم المتحدة الـ(UN) لتسليم المساعدات للعراقيين اللاجئين في سوريا بالطريقة المستخدمة نفسها.

عن / The Economist

الاقتصادي
العدد (1691)السنة السابعة -الثلاثاء (5) كانون الثاني 2010

صناعات حرفية..

مازالت تقاوم تقنيات الحداثة

بغداد/ علي الكاتب

ينتظر جاسم الفرحان احد المصنعين أن يأتي اليوم الذي يأتي فيه احد الأشخاص طالبا منه صناعة مئة مقعد مصنوع من جريد النخل لتصديرها الى خارج العراق،اذ ان كل ما يتمناه هو ان يعود سكان منطقة اليوسفية وهي المنطقة التي يعيش فيها الى شراء ما يصنعه بيديه معتمدا على ما يجود به بستان النخيل الذي يجلس تحت ظله. صناعة عمرها آلاف السنين عرفها العراقيون الأوائل وتناقلتها الاجيال حتى يومنا هذا، لتجد نفسها بين ليلة وضحاها سلعة تعاني من الكساد ولايقبل على شرائها احد.

ويقول: إن هذه الحرفة وجدت في العراق منذ زمن بعيد فكانت المادة الاساسية لكثير من الصناعات وما يحتاجه الانسان في حياته اليومية، وهي مصدر للعديد من الحاجيات ومنها الحبال والحصران والسلال وأوعية حفظ التمور والأغذية وأيضا الأثاث المنزلي، ولقد كانت هذه المواد تصنع وتباع في الاسواق كسلع ضرورية أما الآن فهي مجرد ديكور تراثي او حاجة من الممكن الاستغناء عنها.

ويضيف: إن أغلب الصناعات الحرفية تكون متوارثة تتناقلها الأجيال لكن البعض يهجرها لمجرد تراجع المبيعات وعدم رواجها في الأسواق، إلا ان محبي الحرف تلك يحافظون عليها وان لم يجدوا ما يأكلونه في بعض الأوقات، ولقد مرت هذه الصناعة اليدوية بفترات انتعاش خلال العقود الماضية ثم عادت لتندثر بفعل تغير الرغبات وانتشار الصناعات البلاستيكية والمعدنية الاخرى.

يقول احمد الزهيري: بعد عام ٢٠٠٣ تغير حال الكثير من الصناعات الحرفية والتراثية الشعبية فالتجارة بين العراق والعالم انتعشت ولم يعد هناك ما يمنع من ترويج بضائعنا في دول أخرى غير العراق، واليوم هناك طلبات عدة لمقاعد جريد النخل في أسواق الدول المجاورة وحتى بعض الدول العالمية.

ويضيف: ان بعض الصناعات مثل (الطبق) وهو مصنوع من السعف يستخدم في تقديم الطعام او حافظات الخبز تشهد رواجا كبيرا بين زوار العتبات المقدسة في العراق ويشترونها بأثمان تشجع صانعيها على التفنن بها وتلوينها بألوان وأشكال مختلفة.

ويوضح: كذلك السجاد اليدوي هو مزيج من الفن والتاريخ والثراء الذي اقترن دائما بالجودة والذوق والتميّز بخصائصه الفريدة ما يجعله في اطار المنافسة مع السجاد الايراني والتركي والاوروبي، لتجد المواطن يتجه ويبحث عن السجاد المحلي فبعض السجاد يحمل أسرار شواخص انسانية عراقية عكست النقوش والرسوم المستخدمة في نسيج المفروشات طبيعة الحياة والأحوال الاجتماعية والثقافية والدلالة الحضارية والتاريخية وتجسيداً للبيئة العراقية،اما اليوم أخذت هذه الصناعة بالانحسار تدريجياً بسبب عدم اعطاء الدعم والاهتمام اضافة الى عدم وجود تسويق يساعد الشركة العامة للصناعات الصوفية على النهوض الاقتصادي بمعنى ان المردود المادي لا يكاد يوازي التكاليف.

فيما يقول اسعد الوزان صاحب محل لبيع السجاد في شارع النهر: ان ما موجود في الأسواق العراقية من سجاد لا يضاهي السجاد العراقي الذي تميز بالنوعية الجيدة وبالذوق الرفيع والجودة والتصاميم والألوان الزاهية والقياسات المختلفة مع وفرة السجاد السوري والمصري والتركي والايراني ولكن تبقى السجادة العراقية هي المطلوبة دائماً،وذلك لان السجادة العراقية تعني تراثنا وماضينا ترسم لوحة تحمل ملامح الماضي لتشكل لوحة جدارية تمثل تعابير منسوجة بخيوط ترسم آفاق المستقبل المستند الى تراثنا الواحد مثل ملوية سامراء وأسد بابل والزقورة الشهيرة وباب عشتار وغيرها من النقوش التراثية والحضارية في العراق.

ويضيف: اننا نرى الأسواق في الوقت الحاضر مزدحمة بالسجاد من كل منشأ ونوع ولكن الطلب على السجادة العراقية وخاصة التي تحمل النقشة الأشورية لاسيما المصنوعة يدويا ومن الاحجام الصغيرة من قبل بعض الدوائر الرسمية من اجل تقديمها للزائرين والوفود التي تقدم الى البلاد،وذلك لأنه اصبح بمثابة دلالة تمثل حضارة العراق في تصميمها ونقوشها، بل ان هذا يجعل لنا طموحاً في ان يصل انتاجنا الى جميع دول العالم بما يضمن اطلاع بقية الشعوب على حضارة وادي الرافدين.

اما القياسات الكبيرة فهي عادة ما تكون للاستعمال المنزلي وهناك الكثير من الزبائن يقبلون على شراء السجاد المحلي،ومن اهم المصانع المتخصصة بهذا المجال الشركة العامة للصناعات الصوفية التي تأسست في عام ١٩٢٦ وهي الوريث الشرعي لشركة فتاح باشا وشركة صالح افندي وشركة شهداء الجيش وشركة النسيج الوطنية متمثلة في معامل الكوت والسجاد الميكانيكي، وانضمت اليها شركات النسيج الصوفي في الناصرية وأربيل، ثم ضمت اليها شركة الأكياس البلاستيكية في تكريت، والعمل يتوزع في عمليات خزن وغسيل وصباغة الأصواف وتسويقها والتصنيع والتصدير،الا ان اعتماد التكنولوجيا الحديثة في صناعة السجاد المحلي ستجعل من الحديث منافسته للمستورد أمراً ممكناً، خاصة مع المكانة التي تميز بها السجاد العراقي.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني: ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي: محمد السعدي
تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

تداعيات تأخر إقرار الموازنة

■ عباس الغالبي

يبدو أن الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠ لازالت مسورة في بيئة المناكفات السياسية التي ألقت بظلالها على المشهد الاقتصادي برمته وليس على الموازنة فقط والتي شهدت للعام الثاني على التوالي مسرحة التأخير في إقرارها.

ولان السبب الرئيسي الذي نعتقده في مسألة التأخير هو سياسي أكثر من ان يكون اقتصادياً، الا اننا سنتطرق الى الجوانب الفنية التي تتعلق بالموازنة وتداعيات تأخيرها على مسيرة الاعمار والبناء وتحريك عجلة الاقتصاد، ولعل في مقدمتها ان هنالك اعتراضات من قبل كثير من المحافظات ان لم نقل جميعها بخصوص قلة التخصيصات الاستثمارية لموازنة ٢٠١٠، فضلا عن المبالغ المدورة من موازنة عام ٢٠٠٨ والتي طالب بها عدد من المحافظات من وزارة المالية، هذا إضافة الى ان العجز الحقيقي للموازنة والبالغ اكثر من ٢١ ترليون دينار والاعتماد المفرط على العائدات النفطية كمصدر وحيد للموازنة وما يكتنف ذلك من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفي ظل هذه الظروف المحيطة في الموازنة الا انها تبقى ضرورة قصوى لإدامة زخم المشاريع وتحريك عجلة الاستثمار المتوقع دخوله سوق العمل العراقية، خاصة ان هنالك بعض المصادر البرلمانية أعلنت صراحة عن وجود نية لتأخير إقرار الموازنة خشية استخدام أموالها من قبل الحكومة خلال الحملة الانتخابية المقبلة ،حيث سيطرح قانون السلوك الانتخابي مقابل إقرار الموازنة لندخل بذلك في صومعة المزايدات السياسية كما حدث في موازنة العام الماضي ٢٠٠٩ عندما أقرت الموازنة ضمن صفقة سياسية واحدة مع قانون مجالس المحافظات.

> **ان التأخير يجعل إمكانية جعل الموازنة في مراحل الصرف الأخيرة تذهب الى منتصف العام الحالي وبهذا تشكل ضررا كبيراً على الخطط الموضوعة من قبل الوزارات والمحافظات الخاصة بتنفيذ المشاريع فضلا عن تعطيل حركة الاستثمار المتوقعة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٠**

وترى طبقة سياسية أخرى في البرلمان بحسب تصريحاتها الأخيرة ان الموازنة ومسألة إقرارها تكتنفها بعض الصعوبات بسبب عدم تقديم الحسابات الختامية للموازنات السابقة ولاسيما موازنة العامين الماضيين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وبهذا قد تدخل الموازنة في نفق مظلم وقد ترحل الى الدورة البرلمانية المقبلة وهذا ما لم نتمناه في ظل الحاجة الملحة لتنفيذ وانجاز المشاريع لجميع القطاعات الاقتصادية والخدمية من دون استثناء، حيث ان التأخير يجعل إمكانية جعل الموازنة في مراحل الصرف الأخيرة تذهب الى منتصف العام الحالي وبهذا تشكل ضررا كبيراً على الخطط الموضوعة من قبل الوزارات والمحافظات الخاصة بتنفيذ المشاريع فضلا عن تعطيل حركة الاستثمار المتوقعة خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٠، لنبقى ندور في حلقة مفرغة في ظل التجاذبات والمناكفات السياسية التي عادة ما تحدث تداعيات خطيرة معطلة لمسيرة الاقتصاد الوطني الذي يمر بمرحلة تحول من الهيمنة الكبيرة للقطاع الحكومي الى الانفتاح المفترض على القطاع الخاص وإمكانية جعله يمتلك الريادة في إدارة النشاط الاقتصادي ، وهذا يتطلب وجود موازنة مالية كفيلة بتفعيل القطاعات كافة، وهذه الموازنة تتعلق أيضاً بوضع معيشي للشعب الذي أصبح ينوء بحمل التداعيات السياسية أكثر من النخب والطبقات السياسية التي عادة ما تفتعل الأزمات لأسباب حزبية وانتخابية ضيقة من دون مراعاة للنشاط الاقتصادي الذي يهم شرائح مجتمعية كبيرة، ولعل التأخير المتعمد للموازنة يصب في هذا الاتجاه ، فحسنا فعل مجلس النواب في خواتيم اعماله.

abbas.abbas80@yahoo.com